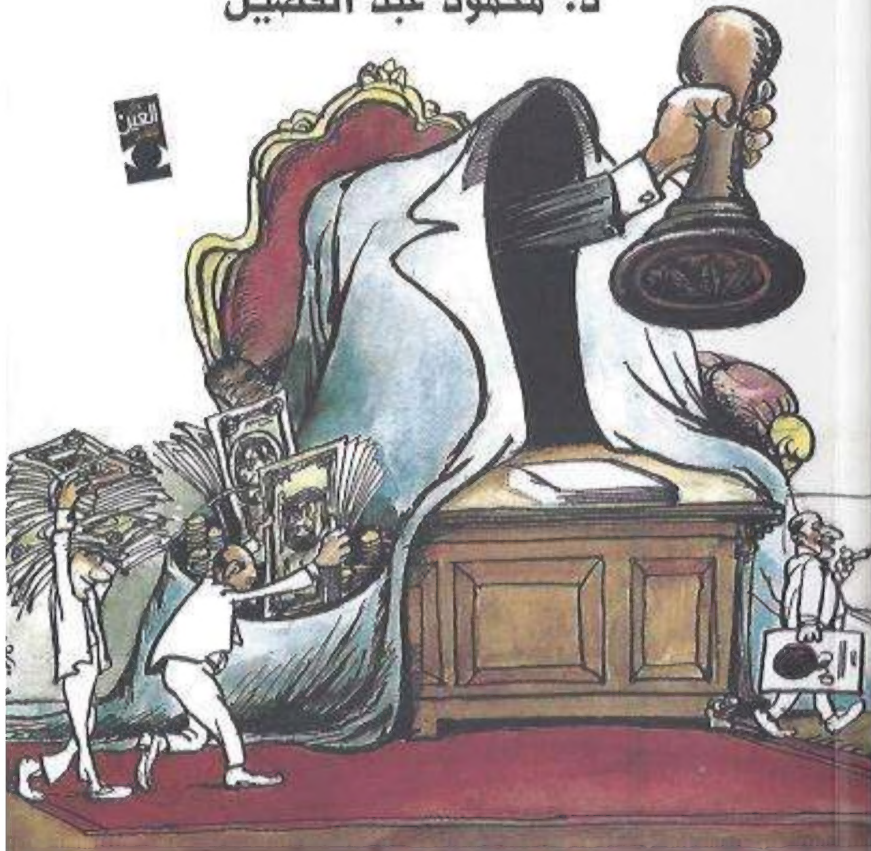


# رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

د. محمود عبد الفضيل



# رأسمالية المحاسب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

# رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

إعداد

د. محمود عبد الفضيل

دار العين للنشر

## رأسمالية المحاسيب دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

د. محمود عبد الفضيل

الطبعة الأولى / ١٤٣٢ هـ، ٢٠١١ م

حقوق النشر محفوظة



دار العين للنشر

٩٧ كورنيش النيل، روض الفرج، القاهرة

تليفون: ٢٤٥٨.٣٦٠، فاكس: ٢٤٥٨.٦٥٥

[www.elainpublishing.com](http://www.elainpublishing.com)

الهيئة الاستشارية للدار

أ. د. أحمد شوقي

أ. د. خالد فهمي

أ. د. فتح الله الشيخ

أ. د. فيصل بونصر

أ. د. مصطفى إبراهيم فهمي

المدير العام

د. فاطمة البودي

الطلاف: بسمه صلاح

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٧٨٤٠ / ٢٠١١

I.S.B.N 978 - 977 - 490 - 110 - 1





وقف نابليون طويلًا أمام تمثال أبو الهول متسائلًا:  
يا ترى ماذا يدور في بر مصر؟  
وسوف نحاول الإجابة على هذا التساؤل في الصفحات التالية.



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

عبد الفضيل، محمود  
وأسمالية المحاسب. دراسة في الاقتصاد الاجتماعي / إعداد: محمود عبد الفضيل.

الإسكندرية: دار العين للنشر، ٢٠١١

ص ١ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١١٠ ١

١- مصر - الأحوال الاقتصادية.

٢- مصر - الأحوال الاجتماعية.

١- العنوان.

٣٣٠,٩٦٢

رقم الإيداع / ٧٨٩٠ / ٢٠١١

"ال بعض يُطمئنونا إلى أنا سوف نرى الضوء في نهاية النفق، وقد  
يُذهشهم أنا سوف نرى النفق بعد بصيص الضوء الذي نراه الآن".

من الأقوال المأثورة للبروفيسور

هانز سنجير

أحد كبار أساتذة التنمية في العالم

حول برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية

## المحتويات

11	..... مقدمة
	الفصل الاول : بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي
13	..... والعشرين
33	..... الفصل الثاني : الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي"
65	..... الفصل الثالث : الأثرياء ومجتمعات الصفوة
75	..... الفصل الرابع : الرأسمالية الجديدة وتكوين المراكز الاحتكارية
93	..... الفصل الخامس : آليات الفساد
103	..... الفصل السادس : توزيع الدخل وسياسات الأجور
117	..... الفصل السابع : الشمال والجنوب في العملية التعليمية



## مقدمة

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر عشية ثورة 25 يناير. حيث يشير هذا الكتاب في ثناياه إلى عمق التناقضات الموجودة في المجتمع والاقتصاد المصري في كافة جنياته، مع محاولة لتوثيق تلك الأوضاع بأحدث الأدلة الإحصائية المتاحة. ولأنه دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، فقد حاولنا أن نرصد أزمة الطبقة الوسطى منذ بداية الألفية الجديدة، وظهور درجة عالية من الثراء الفاحش، وتبلور مجتمعات مغلقة للصفوة حيث يعيشون في حالة انفصام كامل عن المجتمع ومشاكله المعيشية.

كما يلقي الكتاب الضوء على "الرأسمالية الجديدة" التي تكونت منذ التسعينيات، والتي كانت في معظم الأحوال في تطورها ومسارها نوعاً من "رأسمالية المحاسيب"؛ نتيجة صلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار. وقد نتج عن ذلك تكوين عدد كبير من المراكز الاحتكارية في فروع هامة من النشاط الاقتصادي كما هو مبين في الفصل الرابع. ويشير الفصل الخامس إلى آليات الفساد التي لعبت دوراً هاماً في تعزيز تزواج الثروة والسلطة في مصر.

ويشير كل من الفصلين السادس والسابع إلى الفجوة الكبيرة في توزيع

الدخول وسياسات الأجور، وفي مسارات "العملية التعليمية". حيث أدت تلك المظالم والتفاوتات إلى تبلور مطالب ثورة 25 يناير في رفع شعارات: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

## الفصل الأول

### بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء نظرة إجمالية على أوضاع المجتمع المصري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبإدء ذي بدء لابد من إلقاء نظرة على تطور أعداد السكان في مصر منذ إعداد أول تعداد للسكان (تعداد النفوس) عام 1882 وصولاً إلى آخر التعدادات السكانية (عام 2006)، كما هو مبين في الجدول (1 - 1). إذ ازداد عدد السكان خلال القرن العشرين (1907 - 1996) من 11 مليون نسمة إلى نحو 60 مليون نسمة. وقد بلغت أعلى نسبة زيادة في القرن العشرين 32 % خلال الفترة (1976 - 1986).



جدول (1 - 1)

تطور أعداد السكان في مصر خلال الفترة (1882 - 2006)

سنة التعداد	الفترة المشاهدة	عدد السكان (بالمليون)	التغير بين آخر تعدادين
1882	بدء الاحتلال البريطاني لمصر	6.7	-
1897	نهاية القرن الـ 19	9.7	44.1 %
1907	بدء نقطة الحركة الوطنية	11.2	15.7 %
1917	عشية ثورة 1919	12.7	13.7 %
1927	غداة ثورة 1919	14.2	12.1 %
1937	بعد إبرام معاهدة 1936	15.9	12.3 %
1947	غداة الحرب العالمية الثانية	19	19.1 %
1960	في بداية الخطة الخمسية الأولى	26.1	37.5 %
1966	عشية حرب 1967	30.1	5.3 %
1976	غداة بدء مرحلة الانفتاح الاقتصادي في مصر	36.6	21.8 %
1986	بعد مرور عشر سنوات على الانفتاح الاقتصادي	48.2	31.8 %
1996	عند نهاية القرن العشرين	59.3	22.9 %
2006	آخر التعدادات	72.8	22.7 %

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين

ويمكن إلقاء نظرة على توزيع أعداد السكان والأسر بين الريف والحضر عند منتصف العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين، على النحو المبين في الجدول (1 - 2).

جدول (1 - 2)

أعداد السكان والأسر ومتوسط عدد أفراد الأسرة في الريف والحضر

(عام 2006)

النسبة	العدد	البيان
%	(بالمليون نسمة)	(أ) أعداد السكان
43.1	31.4	السكان في الحضر
56.9 %	41.4	السكان في الريف
100 %	72.8	على مستوى الجمهورية
%	(مليون أسرة)	(ب) أعداد الأسر
45.4	7.8	الأسر في الحضر
54.6 %	9.4	الأسر في الريف
100 %	17.3	بمجموع الأسر
متوسط عدد أفراد الأسرة (فرد / أسرة)		(ج) متوسط عدد أفراد الأسرة
3.95		في الحضر
4.38		في الريف
4.18		على مستوى الجمهورية

المصدر: تعداد السكان لجمهورية مصر العربية 2006

ويلاحظ أنه بالرغم من كل التطورات التي أَلَمَّتْ بالاقتصاد والمجتمع المصري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ثورة 23 يوليو 1952، مازالت غالبية السكان في مصر تعيش في المناطق الريفية. إذ يبلغ عدد سكان الريف نحو 57 % من جملة السكان (41.41 مليون)، بينما يبلغ عدد السكان في الحضر 43 % من جملة السكان (أي نحو 31.4 مليون نسمة). وينطبق نفس التوزيع تقريباً على توزيع الأسر ما بين الريف والحضر، إذ يبلغ عدد الأسر في الحضر 7.8 مليون أسرة مقابل 9.4 مليون أسرة تعيش في الريف (55 %)، وهي نسبة تكاد تكون ثابتة منذ تعداد السكان عام 1966.

بيد أنه يجب التنويه عن أنَّ التقسيم التقليدي بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مصر لم يعد قائماً كما كان الحال من قبل. إذ إنه منذ بداية الانفتاح الاقتصادي وبداية موسم الهجرة إلى الخليج (منذ منتصف السبعينات) بدأ يحدث تداخل كبير بين ما هو "ريف" وما هو "مدينة"، إذ تداخلت المناطق الحضرية مع المناطق الريفية. فهناك بعض القرى التي توسعت، وازداد عدد سكانها إلى نحو 100 ألف نسمة، وأصبح غط الحياة والبناء فيها يقترب من المناطق الحضرية، أو ما يمكن تسميته "الريف المتمددين". وفي المقابل أدى النزوح الكبير من الأرياف إلى المدن والمراكز الحضرية إلى وجود أشرطة ريفية واسعة داخل كردون المدن، والتي جرى العرف على تسميتها "ريف المدينة".

وتقدر بعض الدراسات السكانية أنه نحو ثلاثة أرباع المصريين يعيشون في مناطق حضرية أو "شبه حضرية"<sup>(1)</sup>.

وإذا انتقلنا إلى التقسيم الإداري لجمهورية مصر العربية بين المدن والقرى، والكفور والنجوع، نجد أنَّ الصورة كالأتي عند نهاية عام 2006:

(أ) عدد المحافظات 26 محافظة.

(ب) عدد المدن 217 مدينة.

(ج) عدد الوحدات المحلية القروية 1200 وحدة.

(د) عدد القرى التوايح 4671 قرية.

(هـ) عدد الكفور والنجوع والعزب نحو 27 ألف.

(و) إجمالي المناطق العشوائية: 1210 منطقة.

ولإلقاء نظرة على التركيبة الطبقية في المجتمع المصري حسب أقسام المهنة عند منتصف العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين [راجع جدول (1 - 3)]، نلاحظ أنَّ المطابقة تكون غير دقيقة بين التصنيف المهني، من ناحية والتصنيف الطبقي من ناحية أخرى. ولذا فإنَّ المطابقة بين التصنيفين في هذا الجدول تعتبر مجرد محاولة اجتهادية للتسكين الطبقي، حيث قُسمَت الطبقة الوسطى إلى ثلاث شرائح: عليا - وسطى - دنيا. وبلغ المجموع نحو 12 مليون نسمة.

(1). راجع التقرير الخاص عن مصر في مجلة الإيكونوميست البريطانية، عدد 15 يوليو 2010.



كما تم تقسيم الطبقة العاملة في المناطق الحضرية إلى فئتين: (أ) عمال التشغيل والإنتاج (ب) عمال الخدمات والمهن العادية، وبلغ المجموع نحو 2.3 مليون نسمة.

وبلغت أعداد المزارعين وعمال الزراعة نحو 6 مليون نسمة، وبالتالي بلغ إجمالي الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي (القطاع الرسمي) نحو 20.4 مليون نسمة.

ولكن المفاجأة الكبرى هي أن جملة "غير الملتحقين" (أي الذين لا ينتمون للقطاع الإنتاجي الرسمي) بلغ نحو 29.7 مليون شخص.

ويثير تعبير "غير ملتحق" كثيراً من الالتباس في بيانات التعداد، خصوصاً أن أعدادهم قد تعدت حاجز الـ 29 مليوناً. وفي تقديرنا أن من يطلق عليهم "غير ملتحق" هم في حقيقة الأمر غير الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي والحكومي (القطاع الرسمي). ومعنى آخر، هم إما الأفراد الذين في حالة "بطالة" أو ينتمون إلى ما يطلق عليه "القطاع غير الرسمي" (أو غير النظامي). وتلك ظاهرة هامة تثير الاهتمام حول تركيبة قوة العمل في مصر بين القطاع "النظامي"، والقطاع "غير النظامي" ("الرسمي" و"غير الرسمي").

جدول (1 - 3)  
توزيع المشتغلين وفقاً للمهن والمواقع الطبقة (2006)  
(15 سنة فأكثر)

2006		تقسيم المهن والفئات الطبقية
%	الأعداد (بالمليون)	
4.4	0.95	الفئات العليا من الطبقة الوسطى
12.4	2.7	1 - رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين
7.8	1.7	الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى
3.4	0.73	1 - الأخصائيين (أصحاب المهن العلمية)
11.5	2.5	2 - الفنيون ومساعدو الأخصائيين
15.2	3.3	الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى
54.7	11.8	1 - الفئات من الأعمال الكتابية ومن إليهم
7.8	1.7	2 - العاملون في الخدمات محلات البيع
6.9	1.5	3 - الحرفيون ومن إليهم
14.7	3.2	أ) جملة الطبقة الوسطى
28.6	6.2	فئات الطبقة العاملة
100	21.7	1 - عمال تشغيل المصانع ومشغلو المكينات، وعمال تجمع مكنونات الإنتاج
29.7		2 - عمال المهن العادية
		ب) جملة الطبقة العاملة
		ج) أفراد عمال الزراعة والعاملون بالصيد الشخصيين
		إجمالي الملتحقين بالجهاز الإنتاجي والخدمي (القطاع الرسمي)
		د) جملة الذين لا ينتمون للقطاع الرسمي "غير ملتحق"

المصدر: تعداد السكان لجمهورية مصر العربية 2006.



وإذا نظرنا إلى الحالة العملية للمشتغلين في الاقتصاد المصري، يمكن التفرقة بين ثلاث فئات رئيسية من المشتغلين:

- (1) المشتغلون بأجر.
- (2) المشتغلون لحسابهم الخاص.
- (3) المشتغلون لدى الأسر " بدون أجر "

ويوضح الجدول (1 - 4) التوزيع النسبي لهذه الفئات الثلاث، وفقاً لبيانات تعداد 2006، وفقاً للنوع وللحالة العملية. ويُلاحظ أن عدد المشتغلين في " القطاع الرسمي " يبلغ نحو 20.4 شخص، وفق بيانات " بحث العمالة بالعينة ". وأن الذين " يعملون بالأجر النقدي " يمثلون نحو 62 % من جُملة المشتغلين، بينما كانت نسبة الذين " يعملون لحسابهم الخاص " (ولا يستخدمون أحدًا) في حدود 12 % فقط.

ولكن الظاهرة التي تدعو للاهتمام هي أن " نسبة الذين يعملون لدى الأسرة بدون أجر " قد ارتفعت من 10.5 % عام 2002 إلى نحو 13 % عام 2006. بينما انخفض النصيب النسبي لفئة " صاحب عمل ويديره، ويستخدم عمالاً " من 17.6 % عام 2002 إلى 13 % عام 2006. بل لقد انخفض العدد المطلق لهؤلاء من 3.13 مليون شخص عام 2002 إلى 2.7 مليون شخص عام 2006. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع حالات الإفلاس بين صغار التجار وأصحاب الورش خلال الفترة (2002 - 2006)؛ نتيجة المنافسة الضارية مع المتاجر الكبرى وورش الإصلاح

الكبرى، وبالتالي انتقال أعداد كبيرة منهم لـ " فئة العاملين بأجر " أو " الذين يعملون لحسابهم الخاص ولا يستخدمون أحدًا "

جدول رقم (1 - 4)

التوزيع النسبي للمشتغلين وفقاً للحالة العملية

(2006 - 2002)

السنوات	2006		2005		2004		2003		2002	
	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)	العدد (بالآلاف)	النسبة (%)
الإجمالي (بالآلاف)	17.8	100 %	18.1	100 %	18.7	100 %	19.3	100 %	20.4	100 %
1 - يعمل بأجر نقدي	10.6	59.9	10.5	57.9	10.5	56.5	11.6	60	12.6	61.8
2 - صاحب عمل ويديره، ويستخدم عمالاً	3.13	17.6	3	17.9	3.2	17.3	2.9	14.7	2.7	13.4
3 - يعمل لحسابه، ولا يستخدم أحدًا	2.13	12	2.17	12	2.3	12.2	2.37	12.3	2.3	11.7
4 - يعمل لدى الأسرة بدون أجر	1.9	10.5	2.2	12.2	2.6	14	2.5	13	2.8	13.1

المصدر: مجموع من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " بحث العمالة بالعينة ".

وإذا انتقلنا إلى توزيع المنشآت في الاقتصاد المصري طبقاً لفئات عدد المشتغلين، نلاحظ أن الأغلبية العظمى من المنشآت (92 %) هي منشآت صغيرة الحجم أو "متناهية الصغر" تستخدم 1-4 عامل، بينما المنشآت التي تستخدم من 5 إلى 9 عمال لا تزيد عن 6.2 % من جملة المنشآت. بينما لا تزيد نسبة المنشآت الكبرى التي تستخدم من 100 إلى أقل من 1000 مُشتغل عن ثلاثة آلاف منشأة (أي 0.1 % من إجمالي المنشآت)، مما يدل على غلبة الإنتاج السلمي الصغير في الاقتصاد المصري.

#### جدول (1-5)

توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقاً لفئات عدد المشتغلين

(عام 2006)

فئات المشتغلين	العدد (بالآلاف)	%
1 - أقل من 5	2252	91.9 %
5 - أقل من 10	152	6.2
10 - أقل من 100	42	1.7
100 - أقل من 1000	3	0.1
1000 فأكثر	0.207	0.0
الجملة	2450	100 %

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لعام 2006.

ويشير الجدول (1-6) إلى عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتاً (عدا الحكومية) طبقاً للكيان القانوني. وفي ضوء بيانات هذا الجدول، نلاحظ ارتفاع عدد المنشآت الفردية، إذ يبلغ عددها 2.3 مليون منشأة (أي ما يوازي 92 %) من إجمالي المنشآت، وهو ما يناظر نسبة عدد المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (التي تستخدم من عامل إلى أربعة عمال)، كما جاء في الجدول (1-5). بينما لا تحتل الأشكال القانونية الأخرى سوى نسب ضئيلة (باستثناء شركات التضامن) التي يبلغ عددها 99 ألف منشأة، أي ما يشكل نحو 4 % فقط من إجمالي المنشآت.

#### جدول (1-6)

عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتاً (عدا الحكومية) طبقاً للكيان القانوني

(عام 2006)

الكيان القانوني	العدد (بالآلاف)	النسبة %
فردية	2273	91.6
تضامن	99.6	4
واقع	31.6	1.3
توصية بسيطة	6.5	0.2
توصية بالأسهم	1.7	0.1
مسئولية محدودة	3.1	0.1
مساهمة	2	0.7
فرع شركة أجنبية	1.4	0.1
أخرى	46.2	1.9
الإجمالي	2483	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت لعام 2006.



ويوضح الجدول (1 - 7) توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية عام 2006، طبقاً لفئات أعداد المشتغلين، إذ يلاحظ أنَّ المشتغلين بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (1-4) مشغول، يبلغ نحو 60 % من إجمالي المشتغلين، بينما المنشآت التي تستخدم (5 - 99) مشغولاً تضم نحو ربع المشتغلين (25 %). ولا تمثل عمالة المنشآت الكبيرة التي تستخدم 100-1000 سوى 10.5 % من إجمالي المشتغلين.

جدول (1 - 7)

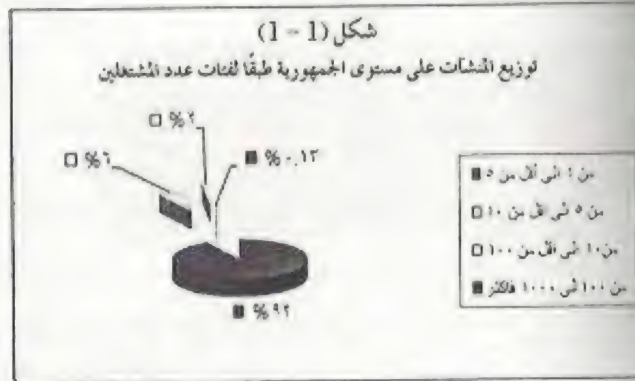
توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية، طبقاً لفئات أعداد المشتغلين

(عام 2006)

فئات المشتغلين	العدد (بالآلاف)	%
1 - أقل من 5	4242	58.5
5 - أقل من 10	911	12.6
10 - أقل من 100	914	12.6
100 - أقل من 1000	763	10.5
1000 فأكثر	423	5.8
الإجمالي	7253	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد المنشآت عام 2006.

ولإعطاء صورة أكثر شفافية، يوضح الشكل رقم (1 - 1) توزيع المشتغلين والمنشآت على مستوى الجمهورية، طبقاً لفئات عدد المشتغلين.





وتشير بيانات الجدول (1 - 8) إلى ظاهرة هامة في الاقتصاد المصري ألا وهي تطور التوزيع النسبي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها.

جدول (1 - 8)

التوزيع النسبي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2006 - 2002)

الحالة العملية	2002		2003		2004		2005		2006	
	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%	العدد (مليون)	%
داخل المنشآت	10.5	59.3	10.4	57.7	10.3	55.1	10.3	53.2	10.6	52.3
خارج المنشآت	7.3	40.7	7.7	42.3	8.4	44.9	9	46.8	9.8	47.7
الإجمالي	17.8	100	18.1	100	18.7	100	19.3	100	20.4	100

المصدر: محسوب من بيانات الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، "بحث العمالة بالعينة". أعداد مختلفة، جمهورية مصر العربية.



ويلاحظ أنّ عدد المشتغلين داخل المنشآت تذبذب ما بين 59 % من إجمالي المشتغلين عام 2002 ليصل إلى 52.3 % عام 2006، رغم نمو عدد المشتغلين من نحو 18 مليون مشتغل إلى 20.4 مليون مشتغل. بينما تطور عدد العاملين خارج المنشآت (في القطاع غير الرسمي) إلى 48 % من إجمالي المشتغلين عام 2006 (أي نحو نصف قوة العمل تقريباً) التي تعمل في الاقتصاد المصري.

وهنا تقاطع وتماهى ثلاث حلقات رئيسة:

(1) الأفراد الذين أسماهم تعداد السكان "غير الملحقين"، أي الذين إما في حالة "بطالة" أو ينشطون اقتصادياً في القطاع "غير الرسمي"، ويصل عددهم إلى نحو 30 مليوناً.

- (2) الذين يعملون خارج المنشآت الذين يصل عددهم إلى نحو 10 مليون.  
(3) سكان المناطق العشوائية الذين تصل أعدادهم إلى نحو 12.2 مليون نسمة<sup>(1)</sup>.

وهي حلقات ترتبط مع بعضها البعض، وتشكل ما يُسمى "مثلث اليأس" في مصر. ويُعطى ذلك بدوره مؤشرًا على درجة الازدواجية و"الثائية" التي يعيشها الاقتصاد المصري، إذ لم يعد الاقتصاد المصري - والمجتمع المصري بالتبعية - اقتصادًا ومجتمعًا واحدًا بل اقتصادين ومجتمعين<sup>1</sup>.

#### شكل (1-4)

التداخل بين سكان المناطق العشوائية وغير المتكفنين بالقطاع الرسمي والعاملين خارج المنشآت



- (1) وذلك وفقًا للتقديرات الحكومية، بينما تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن عدد سكان المناطق العشوائية في مصر قد يصل إلى نحو 16 مليون نسمة، راجع: التقرير الخاص عن مصر في مجلة الإيكونوميست البريطانية، العدد الصادر بتاريخ 15 يوليو 2010.

بانوراما المجتمع المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين

ومعظم الذين يُنشطون خارج المنشآت عادة ما يتكونون من الفئات التالية<sup>(1)</sup>:

- 1 - الباعة الجائلون والسريحة الذين يهيمون على وجوههم في الشوارع والأسواق والطرق.
- 2 - الأشخاص الذين يؤدون مختلف الخدمات الشخصية المنزلية للعائلات والأفراد.
- 3 - أولئك الذين يقومون بتسيير وسائل النقل التقليدية.
- 4 - أولئك الذين لم يصنفوا ضمن الخدمات الهامشية التقليدية (مثل: الفعلة والعاملين والحمالين).

وبالنسبة لسكان المناطق العشوائية الذين يعيشون في قاع المدينة أو ما يُسمى أحيانًا "ريف المدينة" ويعتبرون من "أفقر فقراء المدن"، فإنهم يُعتبرون في الكتابات "السيولوجية" الحديثة من المُهمشين في الأرض. وقد جسد فيلم "سارق القرح" للمخرج المبدع "داوود عبد السيد" حياة هؤلاء المُهمشين في المناطق العشوائية، حيث لا يوجد لهم مصدر دائم ومتجدد للكسب، فهم خارج "الدورة الإنتاجية" وليس أمامهم سوى تسول الرزق تسولًا والحياة بالنسبة لهم شقاء دائم أو أحلام مُهشمة. ورغم كل ذلك فهم يسعون بكل الطرق لاختلاس لحظات الفرح اختلاصًا من بين برائن الحياة اليومية القاسية (ولو لحظات قصار)، وبكل الصخب

- (1) هذا بالإضافة إلى الذين يقومون بإصلاح السيارات والمعدات في الشوارع والطرق، والذين يقومون بأعمال إنتاجية وتصنيعية بسيطة في إطار ما يسمى "مهنات بر - السلم".



والضجيج الذي يليق بتلك اللحظة "المُفرخة" التي لاتدوم طويلاً، ولا تتكرر كثيراً.

#### المناطق العشوائية:

وتركز العشوائيات في 16 حيًا في القاهرة، وخاصةً في أحياء حلوان واليساتين (دار السلام)، وبعض المناطق العشوائية الأخرى بالقاهرة التي تحمل أسماء تعبر عن النشأة التاريخية الخاصة بها مثل: عَشَش المظلوم، أرض المهاجرين، عزبة الصُفّيح، منطقة العمال، الأمر الذي يشير إلى التوصيف الاجتماعي والاقتصادي لقاطني تلك المناطق.

أما بالنسبة للجيزة، فهي تعتبر المنطقة الحضرية الثانية من حيث كثافة المناطق العشوائية بعد القاهرة، إما على هيئة عزب قديمة النشأة، أو في صورة تقسيمات عشوائية جديدة على الأرض الزراعية المتاخمة لحدود الكردون السكني لمدينة الجيزة. ومعظم سكان تلك المناطق العشوائية يتمركزون في "وَرّاق العرب، أرض اللواء، بولاق الذكور، المنيب، القصبجي، الخوتية، داير الناحية، ميت عقبة".

ويلاحظ أنّ مجتمع العشوائيات هنا ينهض على نوع من الاقتصاد العرفي الذي يتكئ على الأنشطة "غير المنتظمة"، أو "الهامشية"، أو "الطفيلية". كما أنّ السكان النشطين اقتصاديًا في إطاره ليس لديهم دخل منتظم أو مأمون، وليس لديهم مسارات مهنية محددة. وتعاني تلك المناطق العشوائية من تدهور كبير في الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية. مما جعل سكان

تلك المجتمعات عُرضة للمشاكل البيئية الحادة؛ مما يشعرهم بهامشيتهم الاجتماعية والثقافية.

وهكذا لم تعد القاهرة تحكي قصة مدينتين - على حد تعبير الروائي البريطاني الشهير "تشارلز ديكنز" - بل أصبحت تروي قصة ثلاث مدن: المدينة العليا التي تضم الأحياء الراقية وتقطنها الطبقات الميسورة، والمدينة التقليدية القديمة (الدنيا) التي تمتد إلى العصور الوسطى، ويفصل بينهما مجرى النيل، ثم تلك الأحياء الجديدة العشوائية التي يمكن أن يطلق عليها "ريف المدينة" التي تقع على أطراف المدينة، وعلى الجانب الآخر من مزلقان السكك الحديدية.

وبالتالي أصبح هناك "ثلاث مدن" توجد جنبًا إلى جنب، وتعايش بصعوبة في إطار العديد من التوترات الاجتماعية والسلوكية، والتناقضات العمرانية.



## الفصل الثاني

### الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي"

#### 1 - المشاكل المنهجية

لعل المشكلة الأولى التي تواجه الباحث في هذا المجال هي رسم (أو ترسيم) الحدود بين الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى؛ لكي نعرف: "أين تبدأ شريحة وأين تنتهي أخرى؟". ومن الواضح أن هذه المسألة لها شقان:

أ - شق منهجي، يتعلق بطبيعة المعايير التي يتم الاستناد إليها للتصنيف والتدرج، إذ لم يعد من الممكن إجراء التصنيف والتدرج الطبقي بالاستناد إلى معيار وحيد مثل: الدخل والثروة، مستوى التعليم، المكانة الاجتماعية (الحسب والنسب)، والعلاقة بوسائل الإنتاج. بل عدنا في حاجة إلى معيار مركب يشمل كل هذه العناصر.

ب - شق إحصائي، يتعلق بتوافر البيانات المتاحة حول أحجام الفئات

الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة عند نقطة زمنية معينة. فعادةً ما تنحى البيانات الإحصائية (وأفضلها بيانات تعدادات السكان) في شكل تصنيف لفئات مهنية غير مُلائمة لأغراض التصنيف الطبقي الدقيق. الأمر الذي يحتاج لعمليات إعادة تصنيف ومواءمة شاقة، حتى نصل إلى صورة تقريبية للأوضاع والمواقع الطبقيّة المختلفة.

ولذا فإنه رغم بساطة التصنيف الثلاثي المعتاد الذي يُقسّم المجتمع إلى: طبقة عليا، وطبقة وسطى، وطبقات شعبية من: عمال وفلاحين، تظل المشاكل المنهجية والإحصائية مشاكل شائكة حتى يمكن الوصول إلى رسم خريطة طبقية يُعتمدُ بها. إذ تظل هناك بالضرورة مشاكل ما يُسمى "بالأشرطة الحدودية" بين الطبقات التي تحتل التصنيف هنا أو هناك. وهذه الأشرطة قد تضيق، أو تتسع حسب الظرف التاريخي والاجتماعي، ودرجة "السيولة الطبقيّة" السائدة في مرحلة تاريخية معينة. ومن هنا ينشأ المفهوم "الضيق" والمفهوم "الواسع" للطبقة.

ورغم أن بعض الاقتصاديين الفرنسيين يقولون بأن "النقود ليس لها رائحة"، فإنه يوجد في مصر الآن نوعان من الدخل:

أ - الدخل الدوري القابل للتجدد، المرتبط بأنشطة اقتصادية إنتاجية لها صفة الدورية والديمومة.

ب - الدخل الإضافي (أو الاستثنائي) القائم على الأنشطة غير المتكررة، وهي دخول طارئة تتولد من خلال مجالات "التدوال" وليس بالضرورة من خلال عمليات "الإنتاج المتجدد".

ولذا فإن الفئات الشعبية من الكادحين التي قد تغفر إلى مواقع الطبقة الوسطى، من حيث حجم الدخل، من خلال الحصول على دخل طارئ، واستثنائي، (دون أن يتحول ذلك الدخل إلى أصول مادية مُنتجة ومُولدة للدخل)، تظل فئات ذات وضع مؤقت في إطار الطبقة الوسطى. ولدينا سابقة تاريخية في مصر في هذا الصدد، وهي ظاهرة "القرنص" أثناء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من دخول استثنائية وبعض السيولة الطبقيّة المؤقتة التي لم يكتب لها الدوام والاستمرارية..

ولذا عندما نتحدث عن الطبقة الوسطى، يجب الإشارة إلى أن تعبير الطبقة الوسطى هو تعبير فضفاض، لأن الطبقة الوسطى ليست طبقة متجانسة، بل متعددة الشرائح والراتب، ويمكننا على الأقل التفرقة بين ثلاث شرائح أساسية في المدن، والمناطق الحضرية هي:

(أ) الشريحة العليا من الطبقة الوسطى.

وتتضمن بعض جماعات المكانة: كبار الضباط والمسؤولين، والقضاة، وأساتذة الجامعات في كليات: الهندسة والطب والحقوق، والمديرين في شركات القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع المصرفي، وأرباب المهن الحرة.

(ب) الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى.

وهي عادة ما يُطلق عليها "الطبقة الوسطى الجديدة". وهي تضم المهنيين، والأخصائيين، وكبار الإداريين في الجهاز الحكومي، وفي شركات القطاع الخاص والعام. وهي تعتبر الوعاء الحقيقي للطبقة الوسطى بالمعنى الضيق للكلمة.

(ج) الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى.

وهي تضم ما يُسمى الطبقة الوسطى التقليدية (أو البورجوازية الصغيرة)، في التعريفات الماركسية، وتضم: صغار الموظفين والكتبة والخرفيين وأصحاب المحال التجارية والحوانيت الصغيرة.

ويغطي الجدول (2 - 1) صورة تقريبية لأوضاع الشرائح الثلاث للطبقة الوسطى وفق بيانات تعداد السكان لعام 2006.

الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي"

جدول (2-1)

توزيع السكان طبقاً لأقسام تهن والمواقع الطبقة (15 سنة فأكثر)  
(بيانات تعداد 2006)

نسبة السكان العاملين بالتهنة لاجمال العاملين بجميع تهن في الطبقة %	الأعداد (بالمليون)	الفئات
8 %	0.95	أ) الفئات العليا من الطبقة الوسطى وعال التشريع وكبار المستولين والتدريين، وأخرون.
22.7 %	2.7	ب) الفئات الوسطى من الطبقة الوسطى 1- الأخصائيون وأرباب التهن العلمية.
14.4 %	1.7	2- الفنون ومساعدو الأخصائيين، وأخرون.
6.1 %	0.73	ج) الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى 1- الكتبة.
27.9 %	3.3	2- الخرفيون ومن بهم.
21.2 %	2.5	3- العاملون في الخدمات والمحللات والأسواق.
100 %	11.8	جملة أفراد الطبقة الوسطى
53 %	1.7	د) فئات الطبقة العاملة 1- عمال تشغيل الصانع وشغلي الأكبات.
47 %	1.5	2- عمال التهن العادية
100 %	3.2	شملة أفراد الطبقة العاملة

المصدر: بيانات تعداد السكان لعام 2006.



ولكل شريحة من تلك الشرائح سلوكها الاجتماعي، ونمط إنفاقها الاستهلاكي والأدخاري المتميز. والشريحة الدنيا غالباً ما تكون شريحة مضغوطة اجتماعياً واقتصادياً، وتكاد وتكافح جاهدة لكي لا تتدهور أوضاعها المعيشية؛ لأنها -دوماً- مُهَدَّدة بالإفكار النسبي. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الشريحة العليا من الطبقة الوسطى تعيش في تَبْخُوخَةٍ من العيش، وتحاول اللحاق بأنماط معيشة وحياة الطبقة العليا، عن طريق التقليد أو ما يُسمى في علم الاقتصاد "أثر المشاهدة" (Demonstration Effect). وينعكس ذلك بشكل خاص في أسلوب اقتناء السيارات ودور السكن والسلع المُعْمَرَة عموماً كما هو موضح في الجدول (2-2).

جدول (2-2)

البيانات في نسبة إمتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (عام 2008)

الأجهزة	نسبة امتلاك الأسر %
(1) ثلاجة	91.2
(2) تلفزيون ملون	88.2
(3) غسالة ملابس عادية	78.3
(4) راديو مُسَجِّل	73.7
(5) دُش / وصلة	70.3
(6) غسالة ملابس أوتوماتيك	21.9
(7) كمبيوتر / لاب توب	13.7
(8) فيديو / دي في دي	7.7
(9) تكييف	4.2
(10) ديب فريزر	3.7

المصدر: تعداد السكان (عام 2006).

وتجسّد الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى، لتكون الممثلة الحقيقية لما يطلق عليه الطبقة الوسطى في الكتابات الدارجة. ويتكون معظمها من المهنيين والموظفين ذوي الدرجات العليا وأرباب المهن الحرة، ومعظمهم من كان يُطلق عليهم الجيرمي "مسائير الناس". وهي الشريحة التي تكافح طوال الوقت للحفاظ على مكانتها ومستوى معيشتها، من حيث مستوى السكن اللائق، والتعليم الجيد، والتمتع بالحد الأدنى من طيبات الحياة.

## 2 - ظاهرة الصراع الطبقي

جرت العادة في الكتابات المتأثرة بالتحليل الماركسي على التركيز على قضايا الصراع الطبقي في العلاقة بين الطبقات الاجتماعية، ولكن ما يهمنا هنا هو التركيز على ظاهرة جديدة يمكن تسميتها بـ "الصراع الطبقي" الذي انتاب الفئات الوسطى في المجتمع المصري منذ بداية عصر الانفتاح في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبدء موسم الهجرة إلى الخليج.

وفي ظل التصنيف السابق، نكاد نلاحظ أن ظاهرة "الصراع الطبقي" قد أصابت أفراد الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الذين يسعون دائماً لتغيير جلدتهم الطبقي عن طريق التفاخر بالتمتع بآخر صيحات مجتمع الاستهلاك الحديث، ومنجزاته التكنولوجية. وينعكس ذلك في المغالاة في الاستهلاك كما هو واضح في حالة اقتناء السيارات الفارهة مثل: (Bassat, BMW, Mercedes) وغيرها من السيارات غالية الثمن، مقارنةً بالسيارات التي يمتلكها أفراد الشريحة الوسطى مثل: "التويوتا،

وميتسوبيشي، وهيونداي". كما يتجلى ذلك في مجال اقتناء الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل: play station, I- phone، وأحدث موديلات التليفون المحمول مثل: (Black Berry)، والحواسيب المحمولة، وأجهزة التكييف المستوردة.

إطار (2 - 1)

170 ألف حجم مبيعات السيارات عام 2006

كشف تقرير لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار حول سوق السيارات في مصر أن السنوات الأخيرة شهدت طفرة في الطلب على السيارات الخاصة في مصر، حيث بلغت مبيعاتها عام 2006 نحو 6.170 ألف سيارة مقابل نحو 67.3 ألف سيارة عام 2002 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 153.5%.

وفي المقابل انخرط أفراد وعائلات الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى في مجتمع الاستهلاك هذا بدرجة أقل في حدود دخولهم الإضافية والمتغيرة، وفي ضوء مدخراتهم التي كوَّنوها أثناء رحلة الهجرة إلى الخليج.

ويكاد يقتصر استهلاك تلك الشريحة بعد إشباع ضرورات الحياة الرئيسة، على: شراء السلع المعمرة الرئيسية، وأجهزة التكييف المحلية،

والحواسيب وأجهزة التليفون المحمول، دون تكوين هوامش ادخارية تذكر سوى الأعداد لزواج الأبناء.

ويشير الجدول (2 - 3) إلى توزيع الأسر طبقاً لوسائل الانتقال المملوكة بمقاطعات جمهورية مصر العربية (بين سيارة ملاكي وموتوسيكل ودراجة) طبقاً لتعداد عام 2006.<sup>(1)</sup>

وتشير تلك الإحصائية إلى أن عدد الأسر التي تمتلك سيارة ملاكي مثل 867 ألف أسرة (أي نحو 22.7% من إجمالي أسر الجمهورية)، ومعظمهم ينتمون للطبقة العليا والشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى. ولحسن الحظ توجد بعض البيانات التي تلقي ضوءاً على التوزيع العمري للمركبات الخاصة في مصر، وفقاً لسنة الصنع، كما هو مبين في الجدول - (2 - 3) وفي الشكل (2 - 1)

جدول (2 - 3)

التوزيع النسبي للمركبات الخاصة وفقاً لسنة الصنع

سنة الصنع	التوزيع النسبي للمركبات
(1) قبل 1980	26 %
(2) من 1980 - 1990	25 %
(3) من 1990 - 2000	27 %
(4) من 2000 - 2006	20 %

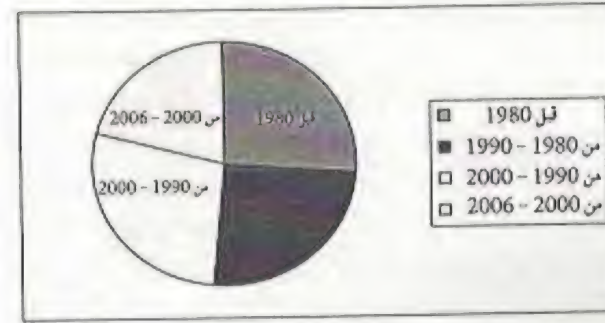
المصدر: بيانات الإدارة العامة للمرور، كما جاءت في تقرير سوق السيارات، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2007 - 2008).

(1) المصدر: تعداد السكان لعام 2006.



وكما هو واضح من الجدول (2 - 3) أن نحو ثلاثة أرباع السيارات الملاك في مصر هي سيارات حديثة نسبياً تعود إلى ما بعد عام 1980.

شكل (2-1)



المصدر: كما في الجدول السابق.

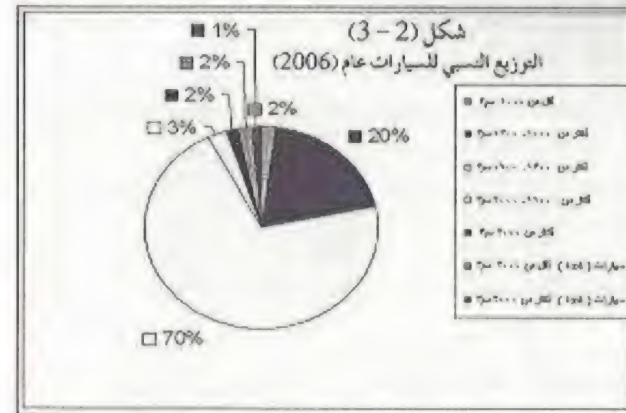
وتشير بيانات معلومات مجلس سوق السيارات (Egypt AMIC) إلى تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب، موزعة وفقاً لسنها الليرة خلال الفترة: 2002 - 2006، كما هو موضح في الجدول (2-4):

الوقت السنة	أقل من 1000 سم <sup>3</sup>	أكثر من 1000 سم <sup>3</sup>	أكثر من 1300 سم <sup>3</sup>	أكثر من 1600 سم <sup>3</sup>	أكثر من 2000 سم <sup>3</sup>	إجمالي السيارات العادية	سيارات الدفع الرباعي أقل من 2000 سم <sup>3</sup>	سيارات الدفع الرباعي أكثر من 2000 سم <sup>3</sup>	إجمالي سيارات الدفع الرباعي
2002	4%	31.5%	51.6%	10%	1.9%	99%	0.4%	0.6%	1.0%
2003	1.8%	30.5%	58%	5%	2.5%	97.8%	1.5%	0.7%	2.9%
2004	2.5%	27%	61.2%	4%	2.0%	96.7%	2.5%	0.8%	3.3%
2005	2.5%	18.9%	72.5%	2%	1.9%	96.8%	2%	1.2%	3.2%
2006	2%	19.6%	71%	2.5%	1.9%	97.0%	1.7%	1.3%	3.0%

جدول (2-4)  
تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب موزعة وفقاً لسنها الليرة  
خلال الفترة (2002 - 2006)

المصدر: مجلس معلومات سوق السيارات (AMIC)، تقرير سوق السيارات، سلسلة التقارير الشهرية الصادر عن مركز التطوير تحت وضع الحماية  
نوفمبر - ديسمبر 2007 - 2008.





المصدر: المرجع السابق.

ويلاحظ أن هناك تحولاً واضحاً في نمط مبيعات السيارات الجديدة خلال السنوات القليلة الماضية، يتمثل في تراجع مبيعات السيارات ذات السعات الصغيرة (أقل من 1300 سم³) وذات السعات الكبيرة (أكثر من 1600 سم³) لصالح السيارات ذات السعات المتوسطة (أكثر من 1300 - 1600 سم³)، مما يدل على ارتفاع مشتريات أفراد الشريحة المتوسطة من الطبقة "الوسطى" من السيارات الخاصة؛ نتيجة الزيادة في القروض الميسرة التي تمنحها البنوك لشراء السيارات الملاكى من خلال التوسع في قروض التجزئة المصرفية (Retail Banking).

ومن الواضح أن الفترة بدءاً من عام 2002 شهدت طفرة في الطلب على السيارات الخاصة في مصر، وهو ما انعكس على ارتفاع المبيعات، لتصل إلى حوالي 171 ألف سيارة عام 2006 مقابل حوالي 67 ألف سيارة عام 2002. كذلك يلاحظ ارتفاع رصيد عدد السيارات الملاكى من حوالي 330 ألف سيارة في بداية الثمانينيات إلى نحو مليون سيارة عام 2006 / 2007.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ ارتفاع أعداد السيارات "ذات الدفع الرباعي" (الـ 4x4) التي ارتفعت نسبتها من جملة السيارات الخاصة من 1% عام 2002 إلى 3% عام 2006، كما هو مبين في الجدول (2-4). الأمر الذي سبب اختناقات وارتباكات مرورية كبيرة في القاهرة الكبرى، حيث يتركز فيها نحو 58% من عدد السيارات الخاصة المُرخصة وفقاً لبيانات عام 2006 / 2007<sup>(1)</sup>.

(1) راجع تقرير السيارات في مصر... أرقام وحقائق، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة 2007 - 2008).

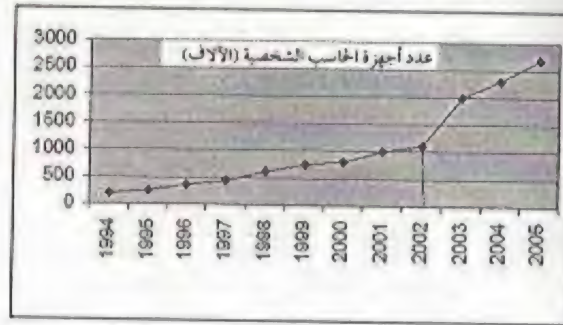
كما نلاحظ أن هناك آلاف الأسر التي تمتلك سيارتين (أو ثلاث) من السيارات الملاكي.

وحول تطور عدد أجهزة الحاسوب الشخصية، وتطور عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة 1994-2007، نلاحظ أنه حدث تسريع (Acceleration) في امتلاك أجهزة الحاسوب الشخصية بدءاً من عام 2002؛ نظراً لدخول أعداد كبيرة من "الشريحة الوسطى" من الطبقة الوسطى لشراء تلك الأجهزة (راجع الشكل (2-4)).

ويشير الشكل (2-5) إلى أن الفترة ما بين (2000-2004) قد شكلت نقلة نوعية في عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول في مصر، ولكن القفزة الكبرى جاءت بدءاً من عام 2004 كما هو الحال في حالة الحواسيب الشخصية، نتيجة دخول فئات عديدة من شرائح الدنيا من الطبقة الوسطى والفئات الشعبية في سوق "الهاتف المحمول" عن طريق "كروت الشحن" التي تصل إلى نحو 80% من اشتراكات المحمول.

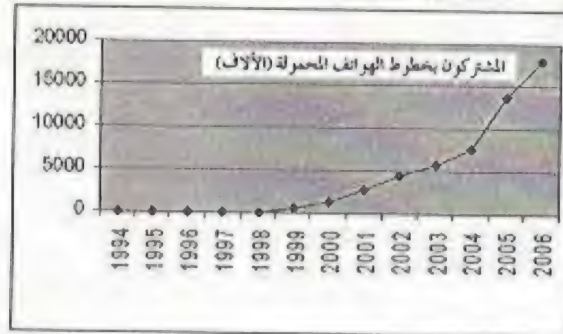
شكل (2-4)

تطور أعداد أجهزة الحاسوب الشخصية خلال الفترة (1994 - 2007)



شكل (2-5)

تطور أعداد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة (1994 - 2007)





وتشير أحدث إحصائيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى أن مستخدمي الهاتف المحمول في مصر قد وصل إلى نحو 60 مليون مشترك عند نهاية أغسطس 2010، بزيادة قدرها 20.3 % مقارنة بنفس الفترة عام 2009. وفي مقابل ذلك تراجع مستخدمي الخطوط الأرضية بنسبة 5 %، ليصل عددهم حتى نهاية أغسطس 2010 نحو 9.9 مليون مشترك. كما ازداد عدد مستخدمي الإنترنت عام 2010 بنسبة تصل إلى 43 %، مقارنة بنفس الفترة عام 2009، كما هو موضح في الإطار (2 - 2).

إطار (2 - 2)

#### تطور أعداد مستخدمي المحمول والإنترنت

- ارتفع عدد مستخدمي المحمول في مصر إلى 60.2 مليون مشترك في نهاية شهر أغسطس 2010 بزيادة قدرها 20.3 %، مقارنة بنفس الفترة عام 2009.
- تراجع عدد مستخدمي الخطوط الأرضية الثابتة بنسبة 5 %، ليصل عددهم حتى نهاية أغسطس 2010 إلى 9.9 مليون مشترك.
- زاد عدد مستخدمي الإنترنت في مصر عام 2010 بنسبة تصل إلى 43 %، مقارنة بنفس الفترة عام 2009، إذ ارتفع العدد إلى 22.1 مليون مشترك.
- بلغ عدد خطوط المحمول بمجهولة المصدر ما يقرب من 2 مليون خط.

المصدر: إحصائيات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ويكاد يكون كل أفراد الطبقة الوسطى في مصر، على اختلاف شرائحها، يمتلك أجهزة تلفزيون. إذ زادت نسبة الأسر التي تمتلك "تلفزيون" في مصر من 77.2 % في مايو 2008، لتصل في يناير 2010 إلى 88.3 % من إجمالي الأسر. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة الأسر التي امتلكت أجهزة استقبال (الدش / الموصلة) من 48.9 % في مايو 2008، لتصل إلى 69.8 % في يناير 2010<sup>(1)</sup> كما هو موضح في الشكلين (2 - 6)، (2 - 7).

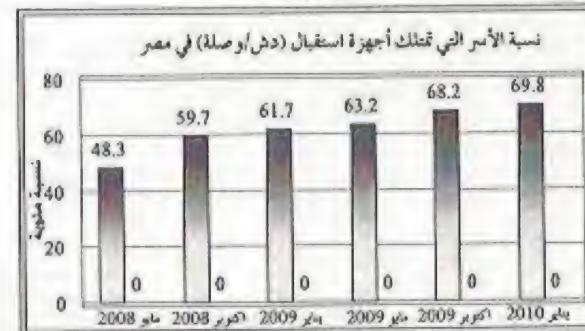
(1) المصدر: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التلفزيون المصري .....  
خمسون عامًا على التلفزيون (2010).

شكل رقم (2-6)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية، يناير 2010.

شكل رقم (2-7)



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرصد أحوال الأسرة المصرية، يناير 2010.

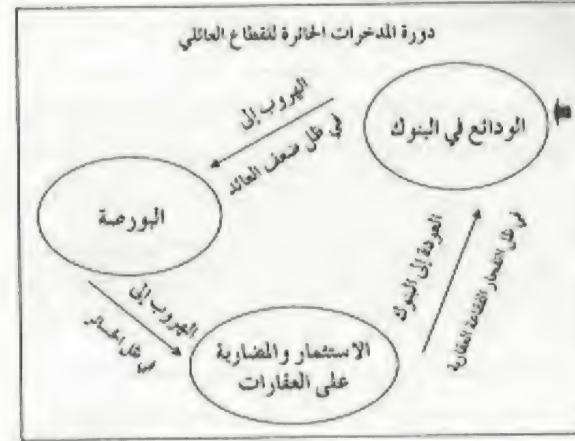
الطبقة الوسطى: أسلوب الحياة والاستثمارات في الأصول العقارية  
لعل فئات الطبقة الوسطى التي لديها هوامش ادخارية معقولة هي الشرائح "الوسطى" و"العليا" من الطبقة الوسطى، بينما الفئات الوسطى "الدنيا" تكاد تكون ليس لها طاقة ادخارية تذكر، بل تعاني دومًا من وجود عجز دائم في ميزانية الأسرة، وبالتالي تكون هوامشها الادخارية بالسالب، وتعيش على الاستدانة من شهر إلى شهر.

ولا شك أن الهوامش الادخارية (الميل الحدي للإدخار) من دخول الشرائح "العليا" أكبر بكثير من الميل الحدي للإدخار لدى "الشرائح الوسطى". ولكن تلك المدخرات تظل حائرة بين الأوعية الادخارية المختلفة في الاقتصاد المصري: الودائع المصرفية، وشركات توظيف الأموال (في الثمانيات)، والاستثمار في الأوراق المالية في البورصة، واقتناء السيارات والعقارات.

ويوضح الشكل (2-8) دورة المدخرات الحائرة للشرائح العليا والوسطى من الطبقة الوسطى بين البنوك والبورصة والعقارات. ولأن تلك الفئات تبحث عن تعظيم الثروة والعائد على مدخراتها، فقد انجذبت في السنوات الأخيرة بشكل مكثف إلى اقتناء العقارات، باعتبارها مخزنًا للقيمة، ومحملاً للمضاربة، بعد أن أصيبت بخيبة أمل من المضاربة على الأوراق المالية في البورصة، حيث أصيب صغار المستثمرين بخسائر وخيبة أمل كبيرة.



شكل (2-8)



وينقسم الطلب على العقارات (مثل الطلب على النفود عند "كينز") إلى:

- (1) الطلب على العقارات لأغراض السكن والحيازة (طلب المعاملات).
- (2) الطلب على العقارات لأغراض الاحتياط (للأبناء).
- (3) الطلب على العقارات لأغراض المضاربة. وهي النمط السائد لدى الطبقة العليا و"الشريحة العليا" من الطبقة الوسطى.

وتشير بيانات تعداد السكان لعام 2006 إلى التوزيع النسبي للوحدات العقارية، حيث جاءت الشقق في المقدمة بإجمالي 17.4 مليون شقة عام 2006 (أي حوالي 62.6 % من إجمالي الوحدات العقارية) مقارنة

#### الطبقة الوسطى وظاهرة "الصرع الطبقي"

بـ 9.5 مليون في تعداد عام 1996. وقد بلغ عدد الشقق في المناطق الحضرية 10.3 مليون شقة، مقابل 7.1 مليون شقة في المناطق الريفية، في حين تركز الوحدات العقارية من نوع مبنى بأكمله في المناطق الريفية، بإجمالي 3.7 مليون وحدة مقابل 722 ألف وحدة في المناطق الحضرية<sup>(1)</sup>، وذلك نظراً لأن مساكن التملك تعتبر النمط السائد تاريخياً في المناطق الريفية في مصر.

وتبلغ نسبة الأسر التي تسكن الشقق (وفقاً لبيانات تعداد 2006) نحو 70 % من جملة الأسر، ويبلغ عدد الأسر التي تسكن فيلا (أو منزلاً بأكمله) نحو مليون أسرة (928 ألف أسرة). بينما يبلغ عدد الأسر التي تسكن غرفة مستقلة أو أكثر نحو 357 ألف أسرة. وهناك نحو 323 ألف أسرة تسكن في عشة أو خيمة.

ووفقاً لنتائج مسح العقد الاجتماعي الذي أجري عام 2005، فقد كان توزيع أسر العينة وفقاً لنوع حيازة المسكن الذي يقيمون به على النحو التالي، راجع جدول (2-5).

أ- نحو 70 % من إجمالي أسر العينة لديهم مسكن مملوك، وحوالي 6.6 % لديهم مسكن مشترك.

ب- نحو 15.7 % يقيمون في منازل بنظام الإيجار القديم، بينما لا تتعدى نسبة الأسر في المنازل بنظام الإيجار الجديد سوى 5.7 %، مما يدل على انكماش، وتراجع سوق الإيجارات القديمة والجديدة على السواء في

(1) انظر تقرير سوق العقارات في مصر، سلسلة التقارير المعلوماتية الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (القاهرة 2007).

المناطق الحضرية. وهذا يعتبر تطور هام بالنسبة لما كان عليه الحال قبل الثمانينيات. بينما تسكن نسبة ضئيلة من الأسر في مسكن تابع لجهة العمل (0.2%) من إجمالي أسر العينة، وبشكل إيجار مفروش نسبة ضئيلة لا تزيد عن 0.1% من إجمالي أسر العينة.

وللأسف لا توجد بيانات إحصائية يُعتمد عليها حول ملكية شاليهات وبيوت الساحل الشمالي، التي يمتلكها أفراد "الشريحة العليا" من الطبقة الوسطى بالإضافة إلى عِلْيَةِ القوم من أفراد الطبقة العليا الذين أصبح لهم قصور في مناطق وقرى محددة من الساحل الشمالي، كما سوف نشير إلى ذلك لاحقاً.

#### جدول رقم (2-5)

توزيع الأسر المصرية وفقاً لنوع حيازة المسكن  
من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي (عام 2005)

نوع الحيازة	النسبة (%)
ملك	69.9
إيجار قديم	15.7
ملك مشترك	6.6
إيجار جديد	5.7
تابع لجهة العمل	0.2
إيجار مفروش	0.1
هبة	0.1
أخرى	1.7
الإجمالي	100

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مسح العقد الاجتماعي 2005.

#### الطبقة الوسطى: طبقة رخوة سياسياً

يناقش هذا القسم مدى فاعلية الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، وحدود حركتها المجتمعية بدءاً من منتصف السبعينيات، وهل الآمال التي تحدث عنها "محمد عمر"<sup>(1)</sup> في مطلع القرن الماضي مازالت مُعَلَّقة عليها في مطلع القرن الحالي؟

والتأمل في التاريخ المصري الحديث منذ بداية القرن العشرين، يكشف أن الطبقة الوسطى - على تنوع شرائحها ومراتبها - قد شكلت العمود الفقري لحركة المجتمع المصري السياسية والفكرية منذ ثورة 1919، ومروراً بثورة 1952. فلقد شكلت تلك "الفئات الوسطى" الوعاء الرئيسي للحركة السياسية، والتنظيمات الحزبية المصرية، والتقايات المهنية. ومن بين صفوفها انحدر أهم المفكرين والكتاب والفنانين: "طله حسين، وعباس العقاد. وأحمد أمين، وتوفيق الحكيم، ومحمد مندور، ولويس عوض، ومحمد حسنين هيكل، وأحمد بهاء الدين"، وآلاف غيرهم. وهي ذات الفئات التي ملأت "الشارع السياسي" جَلْبَةً وضجيجاً عُذَّة الحرب العالمية الثانية، بما نالته من حظ طيب من التعليم والوعي السياسي، وما تتمتع به من وقت فراغ يسمح لها بالحركة، والحضور السياسي والحيوية الفكرية.

(1) وصف "محمد عمر" أفراد الطبقة الوسطى في مؤلفه "حاضر المصريين، وبزأخرهم" الذي نُشر في مطلع القرن العشرين (1902) بأنهم: "هؤلاء في الحقيقة هم زهرة الأمة..... وهم المنوّل عليهم في الحقيقة لارتقاء الأمة وتهذيبها وتعليمها".



وبدأ من منتصف السبعينيات، بدأت الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى تعاني من ثلاث مشاكل مترابطة:

1 - الإنهاك المادي والمعنوي؛ نتيجة تدهور موقعها النسبي في مجال الكسب، ولجوء أفرادها إلى أعمال إضافية وتعدد الوظائف، مما أدى إلى إنهاكها مادياً ومعنوياً، وقضى على أي وقت للفراغ.

2 - بداية موسم الهجرة إلى الخليج، منذ نهاية السبعينيات، وما ترتب عليه من تغير في المفاهيم ونظام القيم، والحياة وضعف الارتباط بمشاكل الوطن، نتيجة أن "طريق الخلاص" لم يعد مرتبطاً بالنضال والعمل داخل المجتمع المصري، بل في السعي للحصول على "عقد عمل" في إحدى بلدان الخليج أو ليبيا أو العراق.

3- توغل العولمة في بلدان العالم الثالث بدءاً من أوائل التسعينيات (كما فيها مصر) وقد أدى ذلك إلى انخراط أعداد مهمة من الخريجين الجدد، ومن ذوي المهارات من أفراد الطبقة الوسطى في مسيرة العولمة وقيمها. تلك العناصر التي كانت في الماضي وقوداً للحركة الوطنية، وعنصراً فاعلاً في الحياة السياسية والحركة الوطنية.

وقد نتج عن تلك المؤثرات الثلاث نوع من الازدواجية في المواقف الاجتماعية والسياسية لشرائح الطبقة الوسطى: "الوسطى" و"العلوية"؛ نتيجة التباين في المصالح والنظرة إلى المستقبل؛ مما أدى إلى تفككها على النحو الذي أشار إليه الدكتور "عبد الباسط عبد المعطي" (1).

(1) راجع د. عبد الباسط عبد المعطي، الطبقة الوسطى المصرية: من التقصير إلى التحرير (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2006)، ص 81.

وقد أدى هذا بدوره إلى انعدام التماسك (Cohesion) بين الشرائح الثلاث المكونة للطبقة الوسطى في مصر، وبالتالي أضعفت فاعليتها السياسية وقدرتها على ممارسة العمل السياسي في رحاب المجتمع المدني، كما كان عليه الحال خلال الفترة (1920-1950). واكتفى أفراد الطبقة الوسطى بالاشتماط والثروة في النوادي والمنتديات، والجلسات الخاصة. هذا بينما تعرضت "الشرائح الدنيا" من الطبقة الوسطى من صغار الموظفين، وصغار التجار والحرفيين إلى ضغوط اقتصادية خانقة، وتهديد لاستقرار وضعها الطبقي؛ أفقدها كل القدرة على المقاومة والتفاعل المجتمعي (2). ولكن المفاجأة التاريخية الكبرى، كان الدور الذي لعبه شباب الطبقة الوسطى، المتعلمة تعليماً راقياً والمرتبطة بأدوات الاتصال الحديثة، في تفجير ثورة 25 يناير المجيدة، التي فجرت مخزون الوطنية والطموح الديمقراطي لدى الجماهير المصرية.

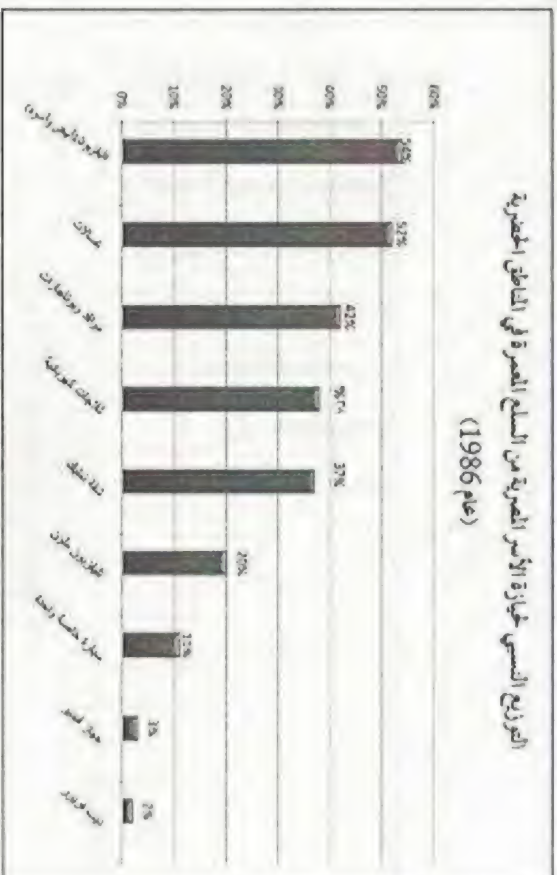
(1) مثال ذلك تلك الضغوط التي تعرض لها صغار التجار وأصحاب المحال التجارية (مثل: البقالين) من المنافسة الضارية من سلاسل السوبر ماركت الكبرى المحلية مثل: أبودكري، والهوراري، وفتح الله، أو الأجنبية مثل: "مترو". أو الحرفيين الذين بدؤوا يواجهون منافسة ضارية من المصانع الحديثة للملابس والتجهيزات وإصلاح السيارات. - انظر في ذلك د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص 101.



## ملاحق الفصل الثاني

# ملحق (1)

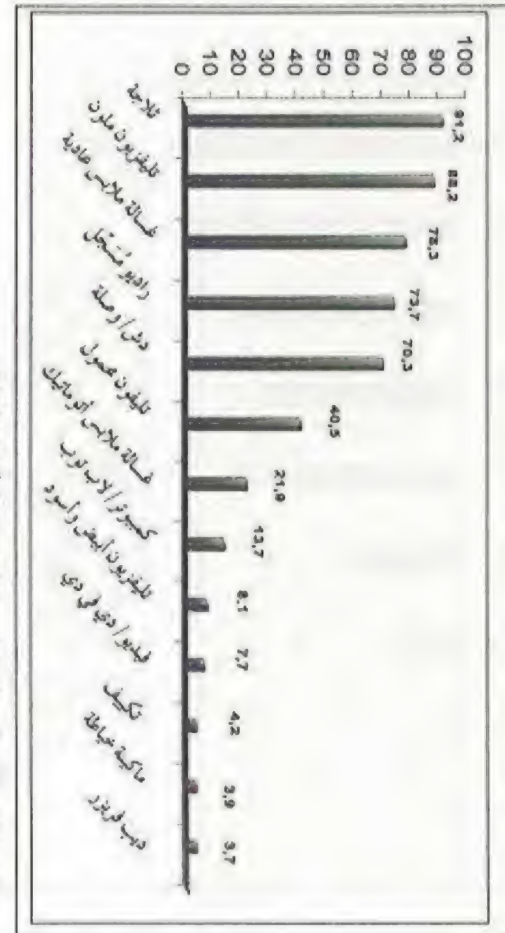
## التوزيع النسبي لجنازة الأسرى المصرية من السلع المغمورة في المناطق المحمية (عام 1986)



المصدر: الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، الإحصاء العام للسكان 1986، الظروف السكانية (القاهرة: يناير 1990).



(2) ملحق  
نسبة امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية عام 2008



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان (عام 2006).

ملحق (3)

تطور نسب امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (2005 - 2008)

الأجهزة	2005	2008
1) تليفزيون (ملون أو أبيض وأسود)	92.8	94.7
2) مروحة كهربائية	87.3	91.5
3) ثلاجة	85.7	91.2
4) راديو	84.8	73.7
5) غسالة ملابس	79.6	78.3
6) تليفزيون ملون	78.2	88.2
7) سخان مياه	36.4	40.2
8) تليفون محمول	25	40.5
9) غسالة ملابس أتوماتيك	20.9	21.9
10) تليفزيون أبيض وأسود	19.3	8.1
11) دش / وصلة	15.3 (دش فقط)	70.3
12) فيديو	12.2	7.7 (فيديو / دي في دي)
13) كمبيوتر / لاب توب	10.5 (كمبيوتر)	13.7
14) ماكينة خياطة	7.8	3.9
15) ديب فريزر	6	3.7
16) تكييف	3.6	4.2

المصدر: المسح السكاني الصحي، أعداد متفرقة.

توزيع الأسر وأفرادها طبقاً لفرع السكن الأسري، طبقاً لعدد السكان عام 2006.

البيانات	العمارة				الإسكانية				الزراعة			
	نسبة	أفراد	نسبة الأسر	أفراد	نسبة	أفراد	نسبة الأسر	أفراد	نسبة	أفراد	نسبة الأسر	أفراد
إجمالي	100%	137,833	100%	137,833	100%	137,833	100%	137,833	100%	137,833	100%	137,833
الزراعة	1.21%	87,367	0.63%	1,880,17	0.05%	203,38	0.43%	4643	0.72%	48,396	0.64%	11,826
العمارة	6.06%	4,487,182	5.37%	927,648	5.06%	207,492	4.06%	43,501	1.05%	1,102,964	1.42%	23,308
الإسكانية	18.2%	13,170,941	15.82%	2,735,893	0.63%	3,5631	0.51%	5,457	0.42%	27,880	0.35%	6,001
الزراعة	5.48%	3,965,416	5.83%	1,007,583	1.88%	768,78	2.06%	22,086	3.10%	207,177	3.43%	61,142
العمارة	1.77%	1,279,558	2.07%	357,263	1.19%	77,916	2.17%	2,2923	3.49%	23,3699	3.89%	69,454
الإسكانية	0.19%	133,882	0.19%	32,251	0.02%	10,13	0.03%	275	0.07%	4936	0.07%	1,315
الزراعة	0.01%	10,665	0.02%	27,63	0.01%	205	0.0%	49	0.12%	8,700	0.13%	2,331
العمارة	0.06%	46,222	0.07%	11,873	0.05%	2,195	0.06%	601	0.05%	3,567	0.05%	960
الإسكانية	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0	0.00%	0
الزراعة	100%	72,419,194	100%	17,389,289	100%	40,993,428	100%	10,715,47	100%	66,879,661	100%	17,833,335

المصادر: تعداد السكان عام (2006).

### الفصل الثالث

الأثرياء ومجتمعات الصفوة

يتكون أفراد " الطبقة العليا " الأثرياء من:

- (1) كبار رجال الأعمال.
  - (2) المقاولون وكبار التجار.
  - (3) كبار أرباب المهن الحرة من محامين وأطباء ومهندسين استشاريين.
  - (4) عناصر الإدارة العليا وكبار المهنيين في شركات القطاع الخاص والقطاع المصرفي.
- ويقدر بعض الخبراء أنّ الدخل السنوي لتلك الفئات لا يقل في المتوسط عن 3 مليون جنيه مصري في السنة. وهي فئات لها غمطها المعيشي المتميز من حيث: أنماط السكن والتعليم والتسوق والترفيه. بل إن بعضها يتجمع في مناطق محددة من القاهرة الكبرى مثل: النجم الخامس والمنتجعات



على طول طريق مصر- الإسكندرية الصحراوي، وبعض مناطق محافظة أكتوبر، ومنطقة المنصورة (كسكن غير رئيسي).

وفي تقديرنا أن عدد الأسر الثرية في مصر التي تنتمي إلى "الطبقة العليا" يصل نحو 750 ألف أسرة (أي نحو 4 % من إجمالي الأسر المصرية التي يبلغ عددها 17.3 مليون أسرة).

وقد اتسم النمط الاستهلاكي لهذه الفئات بالانفاق الترفي المفرط، وأصبح نمط حياتها في المنتجعات والمصايف أقرب إلى حياة "La dolce Vita" أو ما يجري في "لاس فيجاس"!

كذلك اتسم نمطها الاستثماري بما يمكن تسميته بالتراكم المعكوس؛ أي الذي يتم من خلاله تديد المدخرات في: العقارات والمنتجعات، والمصايف الراقية، دون الاستثمار في توسيع الطاقات الإنتاجية، وزيادة قدرة المجتمع المصري على توسيع فرص العمل.

#### النمط الاستثماري الترفيهي

يتسم هذا النمط بشكل صارخ في المغالاة في الاستثمار (Over Investment) في العقارات والمنتجعات والمصايف، ولا سيما في القصور السكنية، ومنتجعات الساحل الشمالي، والبحر الأحمر. وتكاد الصحف والمجلات تحفل كل يوم بتلك الإعلانات التي تتحدث عن مشروعات جديدة للسكن الراقى في مجتمعات "الصفوة"، التي تمتص جانباً هاماً من مدخرات تلك الفئات الثرية. وكنموذج لتلك الإعلانات:

(أ) مجتمع ستيل هائيتس (Stella Heights) في الساحل الشمالي، ويحوي فيلات فاخرة تبدأ من 898 ألف جنيه.

(ب) ستيل سيدي عبد الرحمن، وتنفذه الشركة الفرعونية للتجارة والمقاولات.

(ج) مشروع "مراسي" عند سيدي عبد الرحمن، حيث تم جمع نحو 500 مليون جنيه خلال أيام قليلة من فتح باب الحجز للفيلات والشاليهات، ووصل سعر الفيلا إلى نحو مليوني دولار أمريكي.

(د) "بورتو مارينا" و"بورتو السخنة" من مجموعة "منصور عامر".

وبعد أن كانت مارينا مصيفاً متميزاً يجمع بين رجال السلطة والثروة، جاءت قرية "هايسندا" لتعبر عن نقلة جديدة في عالم المصايف، حيث بدأ يتوافد عليها الفئات الثرية الجديدة (Les nouveaux riches). وفقر سعر الفيلا فيها خلال 3 سنوات (ما بين عامي 2004 و2006) من 600 ألف جنيه إلى 8 ملايين جنيه مرة واحدة، وذلك في محاولة مستمرة لتلك الفئات، لكي يكون لها شواطئها المعزولة والمميزة، بعد أن انتقلت من المعمورة والمنترزة والعجمي<sup>(1)</sup>.

وتشير الدكتورة "يغين مسعد" في مقالها "حلم التغيير في الساحل الشمالي"<sup>(2)</sup> أنه: "على طول الطريق الموصلة إلى شاطئ مراسي تنتشر اللافتات الضخمة المكتوبة باللغة الإنجليزية تُشِيرُ بقرب نُقْرة الساحل

(1) راجع: عادل حمودة، "جنون الاستثمار العقاري"، جريدة الفجر الأسبوعية، 2 أكتوبر 2006.

(2) راجع: جريدة الشروق، العدد الصادر في 19 أغسطس 2010.

الشمالي: "Sahel is about change". وواضح أنّ تلك اللافئات مُوجّهة إلى أصحاب الملايين، الذين توجد أمامهم مروحة واسعة من الاختيارات، حدها الأدنى شقة خلفية مُطلّة على الطريق (قيمتها مليون ومائة ألف جنيه) وحدها الأعلى فيلا على البحر (قيمتها ستة وعشرون مليون جنيه) <sup>(1)</sup>.

وهكذا أصبح الحديث عن الدفع بملايين الجنيهات "مسألة سهلة بسهولة الحديث عن كسبها في تلك الأوساط" <sup>(2)</sup>.

(1) د. نيفين مسعد، "حلم التغيير في الساحل الشمالي"، المرجع نفسه.

(2) د. نيفين مسعد، المرجع نفسه.

### التجمعات السكنية المغلقة

يُلاحظ نمو وانتشار الأنماط السكنية الجديدة التي تنسم بوجود أسوار وبوابات تعزل قاطني تلك المساكن عن بقية سكان المجتمعات المحيطة بها. وقد انتشرت تلك الظاهرة بشكل سرطاني، لتغطي بمحمل طريق مصر - الإسكندرية الصحراوي، والمدن الجديدة على تخوم مدينة القاهرة كالشروق و6 أكتوبر والقاهرة الجديدة.

ويشير الدكتور "محمد محي الدين" في دراسته المُعنونة: مصر القلاعية: دراسة لظاهرة المجتمعات المُسيّجة (Gated Communities)، بأن تلك الظاهرة نتاج لسعي الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، والفئات الرأسمالية الجديدة للفكاك من أضرار الفوضى العارمة التي تعم المناطق التقليدية في ما يمكن تسميته القاهرة القديمة، باعتبار أنّ هذه المناطق الجديدة "صديقة للبيئة".

بيد أنّ هذا المنطق لا يستبعد: أنها شكل من أشكال التعبير عن التميز الاجتماعي، والرغبة في العزلة الاجتماعية (أو التشرنق الاجتماعي)، والإحساس بالأمان بعيداً عن تهديدات الطبقات الاجتماعية الأدنى في المجتمع <sup>(1)</sup>.

(1) راجع دراسة د. محمد محي الدين، السابق ذكرها.



## إطار (3-1)

## المنتجعات المُنشِجَة الجديدة: أرابيلا نموذجًا

- المساحة 92 فدانا (المالك: ورثة أشرف مروان).
- المساحة للفيلات الواحدة (مبان وحديقة) من 650 متر مربع إلى 5004 متر مربع.
- السعر من 4 مليون جنيه مصري إلى 30 مليون جنيه مصري.
- تضم ناد رياضي 5 أفدنة (للسكان المقيمين بالإضافة إلى عضويات خارجية مقابل 50 ألف).
- اتفق السكان في المنتجع بالاشتراك مع سكان مجتمع جولف القطامية في بناء جدار عازل بينهم، وبين مساكن محدوددي الدخيل (مساكن القطامية).

المصادر: د. محمد عي الدين، مصر القلاعية، بحث غير منشور (2010).

## إطار (3-2)

## الجولف رياضة الصفوة

أصبحت موضة رياضة الجولف سائدة بشكل لافت للنظر في منتجعات الصفوة، وأصبحت كافة المنتجعات تحسّر في كل إعلاناتها ملاعب الجولف.

ويبلغ عدد ملاعب الجولف المُتَمَنِّدة في مصر ما يزيد على 20 ملعبًا في القاهرة الجديدة و6 أكتوبر.

وأرجع مصدر مسئول بالاتحاد المصري للجولف أن عدم انتشار رياضة الجولف في مصر يرجع لتكلفتها العالية، إذ إن ثمن الكرة يبلغ 600 جنيه مصري، وملابس اللعب نحو 1700 جنيه مصري، بالإضافة إلى تكلفة الزي العالية.

ولعل تنافس إعلانات الجولف على صفحات الجرائد والمجلات، وشاشات محطات التلفزيون باتت توجي بأن كل مصري يسير في الشارع مُهْرُولًا، وعلى كتفه مضرب جولف!

المصدر: جريدة الأهرام، العدد الصادر في 28 يوليو 2010

## عوالم جديدة لمجتمعات الأغنياء والصفوة

وقد رافق انتشار الثقافة الاستهلاكية لدى الطبقات العليا، انتشار ظاهرة "المولات" Malls كمحاولة لخلق عالم جديد، يمزج بين المجالات التجارية والترفيهية، إذ لم يعد المول مجالاً تجارياً بحتاً، بل مركزاً للتسوق والترفيه: دور سينما، وقاعات ديسكو، ومراكز رياضية للياقة البدنية، وقاعات للبياردو والألعاب الإلكترونية، بالإضافة إلى المطاعم والمقاهي<sup>(1)</sup>.

وقد رافق هذه التطورات إنشاء نوادٍ اجتماعية جديدة ذات العضوية المحدودة مثل: نادي العاصمة، ونادي جاردن سيتي (سميح ساويرس)، ونادي سقارة في طريق سقارة، وغيرهم، في محاولة لخلق عالم جديد خاص بمجتمعات الصفوة، ولتتميز عن رواد النوادي القديمة من أفراد الطبقة الوسطى<sup>(2)</sup>.

(1) راجع: د. ماجدة ترك، مصر الجديدة، جريدة وجهات نظر، العدد 113 يولية 2008، ص 18.

(2) المرجع نفسه.

## ملحق الفصل الثالث

مؤشرات أسعار البيع بالسادس من أكتوبر - الشيخ زايد  
(شقق و villas)

السعر المنطقة	سعر بيع الوحدة للمتر المربع		
	شقق	Villas	
	سعر متر المباني (بالجنيه المصري)	سعر متر المباني (بالجنيه المصري)	سعر متر الأرض (بالجنيه المصري)
(أ) الشيخ زايد			
داخل كمباوند	3000	2500	3000
خارج كمباوند	2100	2200	1600
(ب) 6 أكتوبر			
كمباوند	3500	2800	3500
أحياء	2000	2200	1600
متميز	2000	2200	2500

المصدر: جريدة أموال الغد الإلكترونية، الصادر في تاريخ 25 يوليو 2010.



#### الفصل الرابع

### الرأسمالية الجديدة وتكوين المراكز الاحتكارية في الاقتصاد المصري

"الثروة كسماد الأرض إذا انتشرت تغيد الجميع  
وإذا تركزت على بقعة معينة أفسدتها".

د. إبراهيم شحاته

يُفَرِّقُ الدكتور "إبراهيم شحاته"، أستاذ القانون الراحل، بين ثلاث فئات  
من الرأسمالية:

أ - الرأسمالية المستنيرة: مثل نموذج "طلعت حرب" (مؤسس بنك مصر  
وشركاته) الذي كان يؤكد دوماً على أن الثروة الفردية إذا لم تتحول في  
الوقت ذاته إلى ثروة عمومية، فلن ينجح قطاع الأعمال الخاص في أن  
ينهض بمهامه في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

ب - رأسمالية النصابين: القائمة على النهب السريع، وتهريب الأموال  
إلى الخارج.

ج - رأسمالية المحاسب: الذين يتكشبون من وراء فرص تتيحها لهم قرابة أو صداقة في دوائر الحكم.<sup>(1)</sup>

وإذا ما دققنا النظر في طبيعة الفئات الرأسمالية الجديدة في مصر، نجد أن لها عدة سمات مشتركة أهمها:

- (1) الاعتماد المفرط على الاقتراض من القطاع المصرفي.
- (2) أن هياكلها القانونية والتنظيمية تقوم على الشراكة العائلية (المفتوحة أو المغلقة). كما أن مجالس إدارتها يسيطر عليها قدر كبير من "العائلية".
- (3) الميل للتوسع السريع (Over Expansion) في فروع النشاط الاقتصادي المجاورة سواء رأسياً أو أفقياً.
- (4) وجود درجة عالية من الاحتكار في السوق المحلية؛ تساعد على تحقيق أرباح احتكارية (غير تنافسية).

(1) راجع جريدة الأهرام، العدد الصادر في 11 أبريل 2001.

وكل هذه العناصر تؤثر على منطلق تطورها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي.

#### إطار (4 - 1)

جاء في خطاب "طلعت حرب" بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر: "ليس يهم بنك مصر بالنسبة لطبقات الأمة كلها، وخاصة طائفة التجار، أن يغني بالمال وحده قدر ما يهيمه من أمر الأخلاق، وما ينطوي تحت الأخلاق من معاني الشرف، واخترام العهود. ونحن نقول اليوم إننا لا نستغل المال حباً فيه، فإننا لنستأمن عباده، أو بمن يتعلقون بتواصييه. إنما نحن نعرف أن المال قوة في هذا العالم، وأن المال كما يكون قوة للشرف في أيدي الأشرار، كذلك يكون قوة للخير في أيدي الأخيار".

المصدر: كلمة "طلعت حرب" في حفل الفرقة التجارية بالإسكندرية (مايو 1935).

#### المجموعات الاحتكارية الكبرى

يمكن رصد "المجموعات الاحتكارية" الكبرى ذات الطبيعة القابضة في الاقتصاد المصري التي توسع نشاطها بشكل هائل خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي لتشكيل "إمبراطوريات" جديدة في عالم المال والأعمال، ويأتي على رأسها:

- مجموعة "العز" للحديد.
- مجموعة "المنصور والمصري" للتنمية والاستثمار.



- مجموعة "النساجون الشرقيون" (محمد فريد خميس وشركاه).
- مجموعة "أحمد بهجت" (دريم لاند، وجولدي).
- مجموعة "محمد أبو العنين" للسيراميك.
- مجموعة شركات "عُبور".
- مجموعة "طلعت مصطفى" للمقاولات.
- مجموعة "سلام" (أوليمبيك).
- شركة النيل القابضة (جلال الزُّربا) في مجال المنسوجات.
- مجموعة شركات "أرتوك" للاستثمار والتنمية (محمد شفيق جبر).
- شركة "أوراسكوم" للإنشاء والصناعة (أنسي وناصف ساويرس).
- شركة "أوراسكوم" لخدمات المحمول (نجيب ساويرس).
- شركة "أوراسكوم" للسياحة والتنمية (سميح ساويرس).
- السويدي للكابلات والمعدات الكهربائية.
- مجموعة "ترافكو" للسياحة (حامد الشيتي وشركاه).
- المجموعة المالية المصرية - "هيرميس".
- شركة "بلتون" المالية القابضة.

وفي أحوال كثيرة كان هناك صفقة أدت إلى الطفرة في تكوين المركز الاحتكاري لتلك المجموعات، ليس هنا مجال للخوض فيها. وتلك الصفقات يمكن أن ينطبق عليها التوصيف الذي أطلقه الدكتور "إبراهيم شحاته" على رأسمالية المحاسيب، على النحو السابق تعريفه.

### الزحف على البنوك

ومن ناحية أخرى، يمكن القول بأن "حقبة التسعينيات" قد شهدت بداية زحف كبار رجال الأعمال على البنوك، سواء كمشتريين لحصص رئيسية من أسهم البنوك المطروحة للخصخصة، أو كأعضاء في مجالس إدارات البنوك المنشأة، وفقاً لقانون الاستثمار. ولعل أبرز الأمثلة في هذا الصدد:

بنك مصر "إكستريور": حيث يظهر "أنسي ساويرس" (الأب) كعضو مجلس إدارة، ويظهر "محمد الجارحي" - أحد رجال الأعمال "المتعثرين" مالياً - كمساهم رئيسي في رأس مال البنك.

بنك مصر العربي الأفريقي: (مجموعة منصور - المغربي)، وتحديداً: "محمد لطفي منصور"، "ياسين لطفي منصور"، "أحمد أمين المغربي"، و"محمد عاكف أمين المغربي".

البنك الوطني المصري: "عبد المنعم سعودي"، و"صفوان أحمد ثابت".

بنك "كريدي - أجريكول": "محمد لطفي منصور"، و"ياسين لطفي منصور".

جدول (4 - 1)

أرقام أعمال بعض الشركات الاحتكارية الكبرى العاملة في مصر

اسم الشركة	رقم الأعمال السنوي
أوراسكوم للإنشاء والتعمير (O C I)	3.8 بليون دولار
السويدي للكمالات والمعدات الكهربائية	2 بليون دولار
مجموعة "ترافكو" للسياحة (ملك حامد الشبتي وشركاه)	1 بليون دولار (عام 2009)
القلعة للاستثمارات المالية	8.3 بليون دولار: حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية التي تحت مظلة المجموعة

المصدر: التقرير الخامس من مصر: مجلة الإيكونوميست، العدد الصادر في 15 يوليو 2010.

### التركيب الاحتكاري للأسواق في مصر

ويمكن بصيغة عامة، رصد نماذج للأوضاع ذات "الطبيعة الاحتكارية" في السوق المصري، على النحو التالي:

أولاً: ظهور "احتكار القلة" (Oligopoly) في سوق السلع الاستراتيجية مثل: الأسمدة، والحديد.

ويصل عدد مصانع الحديد في مصر 22 مصنعاً منها ثلاثة فقط تنتج أكثر من 90 % من انتاج مصر من الحديد وهي "العز، وبشاي، والجارحي"، كما هو موضح في الجدول (4 - 2). أما باقي المصانع الصغيرة وهي: "قوطة، والمغزبل، والمنوفي، وسرحان، وعطية، والهوارى، والفومى، والشرقاوى، وفلتس" (بالإضافة إلى مصانع أخرى) فإن إنتاجها لا يزيد عن 10 % من الإنتاج الكلي للحديد. هذا بالإضافة إلى المسابك التي تعتمد في إنتاجها على الخرقة المحلية<sup>(1)</sup> التي يُعاد تدويرها.

جدول (4 - 2)

التركيب الاحتكاري لإنتاج الحديد في مصر (2010)

الشركة	نوعية الحديد	حصة الانتاج
أ- مجموعة عز	(1) الأسياخ الحديدية (2) الصلب المسطح	50 % 80 %
ب- بشاي للصلب	أسياخ حديدية	23 %
ج- الجارحي	أسياخ حديدية	17 %

المصدر: موقع مؤسسة الخوارزمية، [www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?i=15163&secId=3526](http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?i=15163&secId=3526)

(1) جريدة الفجر، العدد الصادر بتاريخ 8 نوفمبر 2010،

<http://www.elfagr.org/NewsDetails.aspx?newsId=15163&secId=3526>

ومن ناحية أخرى، يصل عدد مصانع الأسمنت العاملة في الاقتصاد المصري 11 مصنعاً كما هو مبين في الجدول (4 - 3). وكما هو واضح، تسيطر شركتا "لافارج" الفرنسية، والمجموعة الإيطالية (إيطالسمنتي) على نحو 65 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في السوق المصري، كما تسيطر شركتا "سيمور" البرتغالية، و"سيميكس" الميكسيكية على 22 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في مصر. أي أن الشركات الأجنبية الأربع تسيطر على نحو 87 % من إجمالي إنتاج الأسمنت في السوق المصري.

## جدول (4 - 3)

التركيبة الاحتكارية لسوق الأسمنت في مصر

(2010)

الشركات	الإنتاج والاستحواد
أ - الشركات الأجنبية:	
1 - شركة "لافارج" الفرنسية	استحوذت على أغلبية أسهم شركات بني سويف للأسمنت، الإسكندرية للأسمنت. كما قامت بشراء المصرية للأسمنت في نهاية عام 2007.
2 - المجموعة الإيطالية (إيطالسمنتي)	سيطرت على أسهم السويس للأسمنت، وأسمنت طرة، وأسمنت بورتلاند حلوان.
3 - شركة "سيمور" البرتغالية	استحوذت على أسهم شركة العامرية للأسمنت.
4 - شركة "سيميكس" الميكسيكية	اشتريت أسهم شركة أسيرط للأسمنت.
ب - الشركات الحكومية	
الشركة القومية للأسمنت	حصتها السوقية: 8 %.
ج - شركات القطاع الخاص	
1 - شركة أسمنت فنا	إنتاجها لا يتعدى 2.5 % من السوق المصري.
2 - أسمنت مصر - بني سويف	حصتها لا تزيد عن 2.5 % من السوق المصري.

المصدر: موقع مؤسسة الحوار المنشد، [www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?l](http://www.Ahewar.org/debat/show.art.asp?l)



ثانياً: كذلك تتعدد مظاهر "احتكارات القلة" في مجال السلع الغذائية، كما توجد بعض الممارسات الاحتكارية في مجال التسويق المحلي للخضر والفاكهة، وكذلك في مجال تجارة الدواجن. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن نحو 4 % فقط من تجار الجلود يتعاملون في حوالى 43 % من القيمة الكلية للجلود في السوق المصرية<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: تشير الجداول التالية إلى التركيبة الاحتكارية لسوق: المحمول، وفي مجال السمسرة المالية، وسوق السيارات.

#### جدول (4 - 4)

التركيبة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر  
(في نهاية أكتوبر 2010)

الشركة	الحصة السوقية %
(1) فردافون	40
(2) موبينيل	39.4
(3) اتصالات	20.6

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

(1) راجع: مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر في تاريخ 2001/11/22.

#### جدول (4 - 5)

العشرة الكبار في مجال السمسرة المالية خلال 10 أشهر

لعام 2010

المركز	اسم الشركة	قيمة التداول (بالمليار جنيه)	كمية التداول (بالمليون ورقة)	الحصة السوقية (%)
1	المجموعة المالية للسمسرة	32.6	2233	7.3
2	"هرميس" للوساطة في الأوراق المالية	28.6	4291	6.4
3	فانوس لتداول الأوراق المالية ش.م.م	26.6	2086	6
4	التجاري الدولي لتداول الأوراق المالية	21.3	1534	4.8
5	بابونيرز لتداول الأوراق المالية	18.5	3336	4.1
6	إتش. إس. بي. سي (ميكورينيز إيجيبت)	17.8	791.5	4
7	البراد لتداول الأوراق المالية	17.7	1301.6	4
8	"بنتون" لتداول الأوراق المالية	15.6	1586.5	3.5
9	"نعيم" للوساطة في الأوراق المالية	13.2	1795	2.9
10	"برام" لتداول الأوراق المالية	12.2	2068	2.7
	الإجمالي	204.3	21023	46

المصدر: جريدة المال، عدد 2010/11/3.

جدول (4 - 6)

التركيبة الاحتكارية لسوق السيارات خلال النصف الأول من عام (2010)، مقارنة بالنصف الأول من عام (2009)

الترتيب	الشركة	الحصة خلال النصف الأول من عام 2009	الحصة خلال النصف الأول من عام 2010
1	شيفروليه	24.5 %	26.2 %
2	هيونداي	17.5 %	21.4 %
3	كيا	5.3 %	8.6 %
4	نيسان	6.4 %	6.4 %
5	اسماترا	4.6 %	5.4 %
6	سوزوكي	4 %	4 %
7	تويوتا	9 %	4 %
8	رينو	1.7 %	3.3 %
9	مرسيدس	2.7 %	3.1 %
10	مكودا	1.4 %	2 %
11	ميتسوبيشي	3.1 %	2 %
12	فولكس	2.9 %	1.8 %
	الإجمالي	83 %	88.2 %

المصدر: تقرير "الأميك"، نقلاً عن جريدة المال، العدد 875، أغسطس 2010.

حركة الاستحواذات والاندماجات

كما نشطت خلال العامين الأخيرين (2009 - 2010) حركة واسعة في مجال الاستحواذات، والاندماجات على النحو المبين في الجدول (4 - 7). وقد أدت تلك الاستحواذات إلى سيطرة أجنبية واسعة، وتدويل لعدد من فروع النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المصري، وخاصة إذا نظرنا إلى جانب المشتري في الجدول (4 - 7). وقد بلغت قيمة الاستحواذات خلال عامي (2009 / 2010) نحو 13.08 مليار جنيه مصري.

## جدول (4-7)

الاستحوذات والاندماجات خلال عام 2009/2010

م	الشري	نورقة المالية موضع الاستحوذ	التاريخ	نسبة الاستحوذ %	القيمة (مليون جنيه)
1	مستثمر هندي	الإسكندرية للخدمات الطبية - مركز الإسكندرية الطبي	مارس-09	86.3	96.7
2	مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	بنك الإسكندرية	مارس-09	9.7	1106.8
3	بنك الوطني للتنمية	الوشة للخارج والبنود	أبريل-09	88.3	182.5
4	Global Investment And Management Group Limited	المصنعة "للرصاصات" والمنتجات الكيماوية	أبريل-09	69.1	29.1
5	"أورسكوم" لصناعة صناعات الأسمنت	المصنعة للأسمنت	يونيو-09	100	3469
6	"أوليمك" حروب للاستثمارات المالية	القاهرة للخدمات الطبية	أغسطس-09	99	66.4
7	"اللاجج بالديج مديتر فريديج إيجيبت"	"اللاجج" للأمن مع	نوفمبر-09	53.6	15.5
8	مستثمرون أفراد	الكل القابضة	ديسمبر-09	12.7	12.5
9	"مطيرة" شغل السياسي	البنك الدولية القابضة للتداول	ديسمبر-09	100	1944.4
10	"Bolious Partners Holding Ltd"	"بنوت" المالية القابضة	ديسمبر-09	99.8	72.6
11	"سامكوت" للاستثمار الهندي	"سامكوت" مصر	ديسمبر-09	99.6	4071
12	مجموعة ساهبات القابضة للاستثمارات المالية	"تورد افريديون"	يناير-10	100	56.1
13	مجموعة ساهبات القابضة للاستثمارات المالية	"تورد" للاستثمارات المالية	يناير-10	96.9	95.7
14	مجموعة ساهبات القابضة للاستثمارات المالية	"تورد" للاستثمارات المالية	يناير-10	100	82.5
15	البنك الأهلي الجديد (شركة مساهمة بحرية)	البنك الأهلي الجديد (مصر)	يناير-10	44.4	985
16	الشركة المصرية للتأمين والتأمين	التأمين السياسي	يناير-10	65.3	56.5
17	"شارم ديمر" القابضة للسياسة والتأمين	رواد مصر للاستثمار السياسي	أغسطس-10	10.1	63
18	المصرية القابضة للتأمين الطبية (مصرية)	هنا مصر	أغسطس-10	80	674

المصدر: جريدة العالم اليوم، العدد الأسبوعي الصادر بتاريخ 2010/11/1.

التركيب الاحتكاري لأسواق الاستيراد في مصر<sup>(1)</sup>

في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها من جهاز الرقابة على الصادرات والواردات، تبين أن هناك درجة عالية من الاحتكار "الخاص" في أسواق السلع المستوردة، الأمر الذي يؤثر بلا شك على عمليات التسعير، والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع.

وتشير البيانات المتوفرة عن عام 2008 إلى ارتفاع نسبة الاحتكار الخاص في مجموعة السلع الغذائية، وفقاً للمستوردين الخمسة الأوائل، على النحو التالي:

(1) مجموعة السكر والمصنوعات السكرية، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 70 %.

(2) مجموعة المشروبات، سواحل كحولية وخل، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 63 %.

(3) مجموعة الكاكاو ومستحضرات الكاكاو، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 46 %.

(4) مجموعة اللحوم والأحشاء، والأطراف الصالحة للأكل، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 37 %.

(5) مجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 31 %.

(1) هذه الفقرة مأخوذة من دراسة تم إعدادها في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تحت إشراف المؤلف.



(6) مجموعة الألبان ومنتجات الألبان، والبيض والطيور، والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني، حيث تصل نسبة "الاحتكار الخاص" إلى نحو 30%.

يلي ذلك مجموعة الألبسة والمواد النسيجية، حيث تتراوح درجات الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص على النحو التالي:

- (1) مجموعة الألبسة وتوابيع ألبسة 26%.
  - (2) مجموعة أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية، مجموعات (أطقم)، ألبسة مُستَعْمَلَة، وأصناف نسيجية مُستَعْمَلَة، (أسمال وخزق) 13%.
- كذلك ترتفع درجة الاحتكار الخاص في أسواق استيراد الزيوت العطرية، ومستحضرات العطور ومنتجات التجميل، إذ تبلغ نسبة احتكار المستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص نحو 44%.
- كما تبلغ درجة الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص في مجموعة الجلود والفراء نحو 35% من سوق الاستيراد. بينما تتراوح نسبة الاحتكار للمستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص في مجموعة منتجات الخزف نحو 34% والحلائط الخزفية (سيرميت) نحو 63% ومجموعة الأسمدة نحو 30%. كذلك تبلغ سيطرة المستوردين الخمسة الأوائل في القطاع الخاص إلى نحو 25% من سوق الاستيراد في حالة مجموعة منتجات الصيدلة.

ويوضح الجدول (4 - 8) البيان التفصيلي لدرجة الاحتكار في أسواق الاستيراد فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وفقاً لبيانات عام 2008.

ولا شك أن "سياسات ترشيد الاستيراد تحتاج من راسم السياسة الاقتصادية النظر إلى الأوضاع الاحتكارية في أسواق استيراد بعض السلع الحيوية؛ ولمحاربة ما يسمى "مافيا الاستيراد" في الاقتصاد المصري".

جدول (4-8)

نسبة الاحتكار بواسطة شركات ومستوردي القطاع العام والقطاع الخاص.  
وفقاً للمستوردين الخمسة الأوائل في كل مجموعة سلعية (عام 2008) (%)

المجموعة السلعية	الحصة الكلية للمستوردين بواسطة الخمسة المستوردين الكبار	نسبة القطاع العام	نسبة القطاع الخاص
شعوم ودهون، وزيت حيواني أو نباتي، منتجاتها المشتقة، دهون غذائية محضرة، شموع من أصل حيواني أو نباتي.	78	47	31
منتجات صيدلة	57	32	25
أسبدة	69	39	30
منتجات الخنزير	34	-	34
معادن معدنية أخرى، خلطات زخرفية (سبريت)، ومشتقاتها	63	-	63
السكر والمنتجات السكرية	70	-	70
التشروبات، سوائل كحولية وخليج	63	-	63
الككاو ومستحضرات الككاو	46	-	46
اللحوم والأعضاء والأطراف الصالحة للأكل	37	-	37
الأكبان ومنتجات الأكبان، بيض والطيور والمنتجات الصالحة للأكل من أصل حيواني	30	-	30
الأكبسة وتوابيع أكبسة من المنتجات	26	-	26
مجموعة أصناف أخرى جاهزة من مواد نسجية، مجموعات (أطقم)، أكبسة مستعملة، وأصناف نسجية مستعملة وأعمال وخرق	13	-	13
الزهور العطرية ومستحضرات العطور، ومنتجات الكورز مانيك.	44	-	44
الحلوى والفراء.	35	-	35

المصدر: جهاز الرقابة على الصادرات والواردات (بيانات غير منشورة)، (2008).

الفصل الخامس

آليات الفساد

لعل القضية التي تشغل بال المجتمع المصري هذه الأيام هي ليست بالتحديد وجود قدر ما من الفساد في معاملتنا اليومية، وإنما القضية التي تشغل بال الجميع هي حجم الفساد، واتساع دائرته، ونشأته، وارتباط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة ومستقبل مجتمعتنا المصري في الصميم. ولعل ما أفصحته عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي والإداري خلال السنوات الأخيرة، يدل على مدى تغلغل آليات الفساد، وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

ولعل بلوغ الظاهرة هذا الحجم، وتغلغلها بهذا الشكل المخيف في كافة مناحي حياتنا، ليس بالأمر البسيط الذي يمكن أن نُهَوِّن من شأنه، وإن نُطمئن أنفسنا بأن الفساد ذاءً تعاني منه كل المجتمعات في كل زمان ومكان. إن تبسيط الأمور على هذا النحو يُذكرنا بحالة الطبيب الذي

لا يرى في نحو الخلايا السرطانية التي تفنك بالجسد، أكثر من مجرد أورام عادية وأعراض مؤقتة يُسهّل علاجها، وتصيب الجميع دون استثناء، وبالتالي فهي لا تثير القلق، ولا تستلزم عمليات جراحية عاجلة.

وعادة ما يحدث "الفساد الكبير" على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً، بدرجة أو بأخرى، عن الثاني، أو يمكن أن يكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك. إذ عادة ما يرتبط "الفساد السياسي" بتفصيل قوانين الانتخابات، وتحويل الحملات الانتخابية، وعدم سنّ التشريعات التي تضمن عدم تضارب المصالح المالية لدى النواب والوزراء وكبار الموظفين، حتى لا تتحوّل الوظائف الإدارية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

وقد بدأ تحدث "ابن خلدون" في مقدمته الشهيرة عن "الجهل المفيد للمال"، وكأنه يقرأ واقعنا اليومي المعاصر. إذ يرى "ابن خلدون" أن المال تابع للجهل والسلطة، وليس العكس. وإذا كان البعض يُكوّن الثروات، ويحققون التراكم المالي من خلال "التجارة"، فقد أشار "ابن خلدون" إلى الأحوال الكثيرة التي تختلط فيها "التجارة" "بالإمارة". إذ يكتسب البعض من خلال المنصب والنفوذ الإداري في جهاز الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المغامات المالية، وتكوين الثروات السريعة، وتكون عادة بمثابة "ريع المنصب".

وهذا النوع من الممارسات يُلقي بظلاله على مدى كفاءة أداء "آليات السوق" في بلادنا، حيث يصعب وضع الحدود الفاصلة بين "التجارة" و"الإمارة". ولعلنا شهدنا منذ عام 2005 استعداد نخب من رجال الأعمال

"النشطين اقتصادياً" لانتقال المعاكس من مواقع "التجارة" إلى مواقع السلطة واتجاه الإداري؛ لأنهم دون أن يقرؤوا "ابن خلدون" عرفوا من خبرتهم أن "الجهل مفيد للمال".

ولعل ما تكشف عنه الصحافة المصرية اليومية منذ "ثورة 25 يناير" من "وقائع الفساد"، وما يتداوله الجميع في مجالسهم يدل على مدى تغلغل آليات الفساد وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، والإدارية.

كما استجد خلال الثمانينيات والتسعينيات نوع جديد من ممارسات الفساد، لاسيما من خلال العمليات الاستشارية، التي تُرمّسها هيئات المعونة الأجنبية، على مكاتب استشارية محلية يعينها، بهدف تكوين "طبقة" أو "نخبة" جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، "نخبة معوّلة" ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية، وهيئات المعونة الأجنبية في مجالات محددة مثل: الخصخصة، وتحرير التجارة، ودمج الاقتصاد المصري ببنية الاقتصاد العالمي وشبكة المعاملات المالية الدولية.

ويمكن حصر أهم مكونات "اقتصاد الفساد" في مصر، على النحو التالي:

- تخصيص الأراضي: من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل "العطايا"، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية.
- المحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية الكبرى.
- إعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تشير بعض التقارير إلى



شكل (5 - 1) آليات الفساد



أن أكثر من 30 % منها لا تدخل خزانة الدولة، وإنما تذهب إلى جيوب المسؤولين الكبار).

• "قروض المجاملة" التي تمنحها المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال.

• عمليات عقود البنية التحتية، و صفقات السلاح.

• العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب، أو الإنجاز بالوظيفة العامة (ريع المنصب).

ويعطي الشكل رقم (5 - 1) صورة أكثر شفافية لدرجة الترابط بين "مكونات الفساد" المختلفة، كما نعيشها في الواقع اليومي:

وتعتبر "الحالة الأندونيسية" حالة صارخة - بل و"فاجرة" - في مجال ممارسات "الفساد الكبير"، في بلدان العالم النامي. فلقد حاول "سوهارتو"، الرئيس الأندونيسي السابق، الاستمرار في السلطة لأطول فترة ممكنة، ولهذا سعى للحصول على فترة رئاسية "سابعة" في مارس 1998. وهكذا بلغت المدة التي قضاها في السلطة 32 عامًا.

وخلال فترة حكمه، أطلق "سوهارتو" يد أولاده وأقاربه، وأصدقائه "من الحباب والمحاسب" في السيطرة على المَقَدَّرَات الاقتصادية في البلاد، فتوحشت "إمبراطورية الأعمال" التي يسيطرون عليها، وتضخمتم ممتلكاتهم، وصاروا مَضْرِبَ الأمثال في الاحتكار، والسيطرة، والمحسوبية والمحاباة، إذ بلغ عدد الشركات التي يسيطر عليها أبناء "سوهارتو" وحدهم 207 شركة من كِبَرَات الشركات الأندونيسية، يبلغ حجم الأصول الخاصة بها نحو 5 تريليون دولار أمريكي.

ونجد من بين أهم آليات الفساد في مصر استخدام أموال "المعونات الأجنبية". وقد تفجرت بهذا الصدد قضية هامة، في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 3 يناير 1999، عندما تبين أثناء مناقشة تحديد اتفاقية منحة برنامج "الاستيراد السلعي" للقطاع الخاص بين مصر وأمريكا، التي بدأت منذ أغسطس عام 1986، انخراط عدد كبير من الشركات التي يشارك فيها أعضاء بارزون في مجلس الشعب، أو أقاربهم في الاستفادة من هذه المنحة.

وعادة ما يتم إبداع هذه المنح لدى مصارف محددة، وتتولى تلك المصارف اختيار المستفيدين أو العملاء، الذين يتولون بدورهم استيراد سلع في حدود المخصص لهم من المنحة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تدور العجلة في إطار خدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة، وطبقة جديدة من رجال المال والأعمال ورجال السياسة، المرتبطة مصالحهم بمثل هذا "النشاط الاستيرادي".

ولعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والافساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجعله من الفرائع ما يبرر استمراره، ويساعد اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية. إذ نلاحظ أن "الرشوة" و"العمولة" و"السمرة" أخذت تشكل تدريجيًا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، الذي لا يجاريه نظام آخر.

وفي غمار هذا يفقد القانون هيئته في المجتمع؛ لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون، وقتل القرارات التنظيمية في المهد. وعندما يتأكد للمواطن العادي، المرة تلو المرة أن القانون في سياد عميق، وأن الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة، والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي. فلا يذ للمواطن العادي أن يفقد ثقته في هيبة، وسلطان القانون في المجتمع، وتصبح مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هو الاستثناء.

وهكذا عندما تضع الحدود الفاصلة بين "المال العام" و"المال الخاص"،

ويتم الخلط المتعمد بين "المصلحة العامة" و"المصلحة الخاصة"، تنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتآكل كل القيم والمثل التي تُعَلِّم من شأن الصالح العام.

كذلك فإن الآثار المدمرة للفساد ليست مجرد قضية أخلاقية، بل لها تكلفتها الاقتصادية، والاجتماعية الباهظة. ووفقاً لبعض الحسابات الميدانية "للتكلفة الاقتصادية" للفساد، نلاحظ ما يلي:

- يؤدي ارتفاع حجم التهرب الضريبي، بفرض ممارسات الفساد، إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية.

- ارتفاع تكلفة الخدمات بنسبة 3 % إلى 10 % نتيجة التكاليف الإضافية الناجمة عن ممارسات الفساد.

- ارتفاع تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات)، نتيجة العملات التي تتراوح في بعض بلدان العالم الثالث ما بين 20 % إلى 50 % فوق التكلفة الأصلية.

وجدير بالإشارة هنا، أن ممارسات الفساد ليست مجرد ممارسات فردية خاصة، وإنما هي تتحرك من خلال "أطر شبكية"، و"مافيات" منظمة. وهكذا تكتسب ممارسات الفساد نوعاً من "المؤسسية" في إطار تلك "المنظومات الشبكية".

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن "اقتصاد الفساد" يؤدي لإعادة توزيع الدخل بشكل "غير مشروع"، ويُخْدِتْ تحويلات سريعة وفجائية في

التركيبة الاجتماعية، الأمر الذي يُكْرَسُ التفاوت الاجتماعي، ويُزِيدُ من احتمالات التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، ويُغْرِضُ شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر. ولكن الأمر الأكثر خطورة هو أن هناك "بيئة حاضنة للفساد"، بمعنى أن تلك البيئة عادة ما تترك العنان للفساد لكي يستشري، دون أن تمارس دورها في كبح جماحه، فتتهدد به كل الفرص للنمو والازدهار.



## الفصل السادس

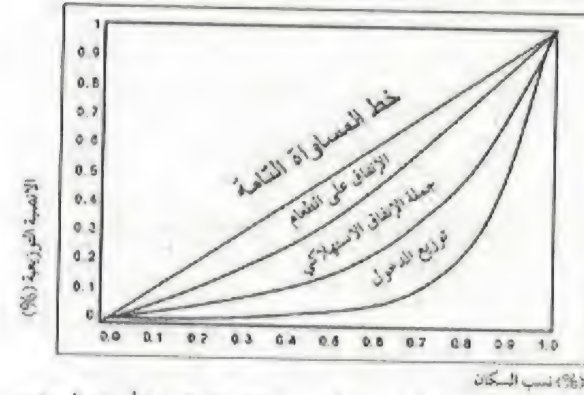
### توزيع الدخل وسياسات الأجور

#### نمط توزيع الدخل في مصر

من المعروف جيداً للباحثين في هذا المجال أن التوزيع حسب الشرائح الإنفاقية، الذي يمكن استخلاصه من بحوث ميزانيات الأسرة (الدخل والإنفاق) بالعينة، عادة ما يبدو أكثر عدالة ومساواة من التوزيع الحقيقي للدخل السائد في مجتمع معين، نظراً للفروق الهامة في "هوامش الادخار" بين الشرائح الدخلية المختلفة، التي عادة ما تغفلها تماماً بحوث ميزانيات الأسرة بالعينة. حيث إن درجة "اللامساواة" في ادخار الأسر (أو الأفراد) هي في الواقع أكثر حدة من درجة "اللامساواة" في توزيع الإنفاق كما هو موضح في الشكل (6 - 1). إذ أن الإنفاق على الطعام عادة ما يكون أكثر عدالة من توزيع الإنفاق الكلي. بينما تزداد درجة اللامساواة في توزيع الدخل.

شكل (6 - 1)

منحنيات "لورنز" للإتفاق على الطعام والاستهلاك، وتوزيع الدخل (3)



ومن ناحية أخرى، تعاني معظم بحوث ميزانيات الأسرة بالعينة من عدم الدقة وشيوع "أخطاء التحيز" في البيانات، ولا سيما "المغالاة" في حجم الإتفاق الاستهلاكي لدى الفئات الدنيا، ومحاولة "عدم الإفصاح" عن كافة مكونات الإتفاق الاستهلاكي لدى الفئات العليا (والأكثر ثراءً)،

(1) ينسب (مغامل جيني) إلى الاقتصادي الإيطالي "جيني"، وقد أصبح من المألوف في الدراسات الإحصائية، لتوزيع الدخل والثروات استخدام هذا المعامل كمقياس للخصي لدرجة التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة. ويسهل حساب (مغامل جيني) بعد توفيق منحنيات "لورنز"، حيث يمكن التعبير عن مغامل "جيني" هندسياً على أنه المساحة المحصورة بين منحني "لورنز"، وخط المساواة التامة، منسوباً إلى جملة مساحة المثلث الذي يقع تحت خط المساواة التامة. ولهذا تتراوح قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح في حالة الاتعدام للمساواة، وبين الصفر في حالة المساواة التامة.

مما يؤثر بلا شك على دقة قياس "درجة اللامساواة" الفعلية في توزيع الإتفاق (وبالتالي الدخل).

ويترتب على ذلك أن "الصورة التوزيعية" المستخلصة من واقع بيانات "ميزانية الأسرة" عادةً ما تكون أكثر إشراقاً، وأقل بؤساً من الصورة الواقعية لتوزيع الدخل السائد في مجتمع معين، عند لحظة زمنية محددة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يوضح الجدول (6 - 1) تطور الأنصبة التوزيعية للإتفاق من واقع "مُسوح الدخل والإتفاق" بالعينة في مصر خلال الفترة (1996 - 2009).

جدول (6 - 1)

تطور الأنصبة التوزيعية للإنفاق (1996 - 2009)

العشيرات <sup>(1)</sup> (Deciles)	الأنصبة التوزيعية			
	2009	2005	2000	1996
العشيرة الأدنى	3.9	3.8	3.8	4.1
العشيرة الثاني	5.3	5	5	5.3
العشيرة الثالث	6.1	5.9	5.9	6.1
العشيرة الرابع	6.9	6.7	6.6	6.9
العشيرة الخامس	7.7	7.6	7.4	7.6
العشيرة السادس	8.6	8.5	8.3	8.6
العشيرة السابع	9.7	9.6	9.4	9.8
العشيرة الثامن	11.2	11.2	11	11.3
العشيرة التاسع	13.9	13.9	13.9	14
العشيرة الأعلى	26.6	27.6	28.3	25.9
إجمالي مصر	100	100	100	100

المصدر: دراسة للدكتورة مية الفليبي. (استاذة الاحصاء بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة)

ويلاحظ من بيانات هذا الجدول عدم تغير الصورة التوزيعية للإنفاق بصورة درامية منذ منتصف التسعينيات. بل هناك قدر من الثبات النسبي في الهيكل التوزيعي للإنفاق فيما بين العشيرات. ولكن كما ذكرنا إذا

(1) العشيرات: حيث يتم تقسيم توزيع الدخل إلى عشيرات يتم ترتيبها تنازلياً أو تصاعدياً، أسوة بتقسيم توزيع الدخل إلى رُتَبات Quarterlies أو خميسات Quintiles يقسم إلى خمس أحماس.

ما تم تعديل الفئات الإنفاقية "بالهوامش الادخارية" ستبدو الصورة أكثر تركيزاً وأقل عدالة.

ويشير الجدول (6 - 2) إلى تقديرات "معامل جيني" لعدم المساواة في توزيع الإنفاق، مع ملاحظة أن "معامل جيني" عادة ما يكون أكثر انحرافاً للفئات الوسطى.

جدول (6 - 2)

تطور تقديرات معامل جيني<sup>(1)</sup> لعدم المساواة في توزيع الإنفاق في مصر

السنة	1981/ 1982	1990/ 1991	الربع الأول من عام 2001	الربع الأول من عام 2005
معامل جيني	0.32	0.35	0.31	0.35

المصدر:

(1) مصر، تقرير التنمية البشرية، 1994، الإنفاق العائلي طبقاً لشرائح الدخل.

(2) د. منال متولي. تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية (2008).

(1) يُستخدم معامل جيني لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل، حيث تتراوح قيمته بين الصفر في حالة العدالة التامة في توزيع الدخل (أو الإنفاق)، والواحد الصحيح في حال عدم العدالة التامة.



ويشير الجدول (6 - 3) إلى تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أهم مؤشرات توزيع الدخل (الإنفاق) في مصر عام 2009، حيث يصل نصيب أفقر عشرة بالمائة من السكان إلى حوالي 4 % من الإنفاق الكلي، بينما يصل نصيب أغنى عشرة بالمائة من السكان إلى نحو 28 % من الإنفاق الكلي. وهكذا تصبح النسبة بين نصيب أغنى عشرة بالمائة إلى أفقر عشرة بالمائة إلى نحو سبعة أضعاف. وقد تصل النسبة الحقيقية في توزيع الدخل إلى عشرة أضعاف.

#### جدول (6 - 3)

مؤشرات تغط توزيع الدخل في مصر

(عام 2009)

نصيب أفقر 10 %	نصيب أغنى 10 %	نسبة نصيب أغنى 10 % إلى أفقر 10 %	درجة عدم المساواة (مؤشر جيني)
3.9 %	27.6 %	7.2 %	32.1 %

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2009.

ويشير الجدول (6 - 4) إلى تطور الأنصبة التوزيعية لفئات الإنفاق السنوي للأسرة بين عامي (2004 - 2009) حسب الفئات الإنفاقية. ويتضح من بيانات هذا الجدول أن الفئة الإنفاقية (بين 8000 جنيه و11000 جنيه في السنة) هي "الفئة المتوسطة". حيث ظل النصيب النسبي لهذه الفئة ثابتاً (30 %) خلال تلك الفترة، بينما قفز نصيب الفئة (بين 11000 - 20000 جنيه في السنة) إلى (32 %) عام 2009 مقارنة بـ 25 % عام 2005.

كذلك ارتفع النصيب النسبي للفئة أكثر من عشرين ألف جنيه في السنة من (8 %) إلى (10.4 %) عام 2009، مما يدل على التدهور الكبير في النصيب النسبي للفقراء وخاصة في الفئتين: الفئة أقل من أربعة آلاف جنيه في السنة، و الفئة من أربعة آلاف إلى ثمانية ألف جنيه في السنة.

#### جدول (6 - 4)

التوزيع النسبي للإنفاق في مصر، حسب الفئات الإنفاقية

(2004-2009)

فئات الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنيه المصري)	2004/2005	2008/2009
أقل من 4 آلاف	10.2 %	6.5 %
4 آلاف - أقل من 8 آلاف	26.3 %	20.8 %
8 آلاف - أقل من 11 ألف	30.2 %	30.5 %
11 ألف - أقل من 20 ألف	25.3 %	32 %
أكثر من 20 ألف	8 %	10.2 %
الجملة	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق، والاستهلاك.

وتشير تقديرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) إلى أن عدد السكان الذين يعيشون في مصر عند خط الفقر المدقع (أقل من دولار في اليوم) يبلغ نحو 1.7 مليون نسمة (أو 2 % كنسبة مئوية من السكان).

عام 2008، الذين يعتبرون أفقر فقراء مصر<sup>(1)</sup>. بينما يبلغ عدد السكان الذين يعيشون عند خط الفقر العادي (2 دولار في اليوم) نحو 20 % من مجموع السكان، أي أن خمس السكان يقعون عند أدنى مستوى في خريطة توزيع الدخل في مصر.

وبشكل عام، فإن مستوى الفقر في جميع محافظات الوجه القبلي أعلى من المتوسط العام لإجمالي الجمهورية. ومن أكثر المحافظات التي يتركز فيها الفقراء في الوجه القبلي: قرى المنيا وأسيوط وسوهاج.

#### ازدواجية هيكل الأجور، والمرتبات في مصر

من الواضح أنه لا يوجد هيكل واحد متسق لجدول الأجور والمرتبات في مصر، فهناك جدول للأجور والمرتبات في الحكومة، وقطاع الأعمال العام موروث من فترة الخمسينيات والستينيات مع تعديلات بسيطة. وفي الوقت نفسه، يوجد هيكل مواز للأجور والمرتبات في القطاع الخاص والانفتاح، إذ تصل الفروق عند نفس الدرجة، أو المستوى من التأهيل العلمي والخبرة إلى نحو 1: 10.

كما تم استخدام المنح والصناديق الخاصة لبناء هيكل ثالث للمرتبات لا علاقة له بمستويات الدخل في الاقتصاد المصري، ويقترب من "أجور الظل" في السوق العالمية، حيث المرتبات لا علاقة لها بالإنتاجية الاجتماعية، وإنما بالحصول على ريع الموقع (أو المنصب). وهذا النوع من المرتبات والمكافآت

(1) المصدر: برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (2008).

يتم تمويله من المنح الأجنبية والصناديق الخاصة (خارج الموازنة العامة للدولة)، حيث تصل المرتبات ومستويات الدخل إلى مستويات خيالية.

وقد أدى هذا الوضع إلى تشويه كبير في مستويات الدخل، وتأثيرات سلبية على نظام الحوافز، وعلى درجة العدالة والمساواة في الدخل والقوى الشرائية. وقد أدى هذا بدوره إلى تجزئة الأسواق للسلع والخدمات. وقد سبق لي أن أشرت إلى هذه الظاهرة على أنها ظاهرة الانقسام بين محظوظي الدخل ومحدودي الدخل.

ويشير كل من الجدول (6 - 5) والشكل (6 - 2) إلى تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام. وبالنسبة للقطاع الخاص، ارتفع الحد الأدنى للأجور إلى 20 جنيه لمن هم 18 سنة فأكثر وفق القانون 125 لسنة 1978، ثم إلى 25 جنيه وفق القانون 119 لسنة 1981، ثم إلى 35 جنيه وفق القانون 53 لسنة 1984<sup>(1)</sup>.

كما يشير الجدول (6 - 6) إلى متوسطات الأجور الشهرية للعاملين في قطاع الأعمال العام، إذ يصل الفرق بين المستوى التاسع في أدنى السلم الوظيفي، والمستوى الأول في أعلى السلم الوظيفي إلى نحو ثمانية أضعاف.

(1) عبد الفتاح الجبالي، نحو حد أدنى للأجور في مصر، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 208 (مارس 2010)، ص 44.

جدول (6-5)

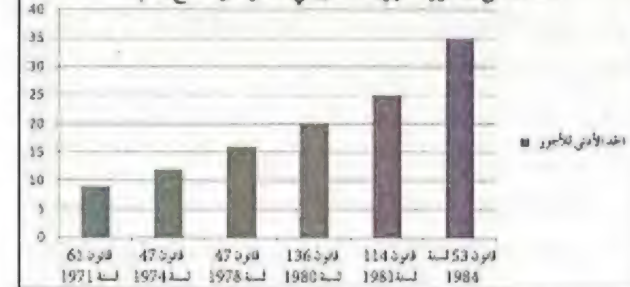
تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام

رقم القانون	الحد الأدنى للأجور الشهرية (بالجنية)
58 لسنة 1961	9
61 لسنة 1971	12
47 لسنة 1978	16
136 لسنة 1980	20
114 لسنة 1981	25
31 لسنة 1983	30
53 لسنة 1984	35

المصدر: عبد الفتاح الجبالي، نحو حد أدنى للأجور في مصر، دراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 208 (مارس 2010)، ص 42.

شكل (6-2)

الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام



المصدر: عبد الفتاح الجبالي، مرجع سبق ذكره.

جدول (6-6)

متوسطات الأجور الشهرية في قطاع الأعمال العام

الترتيب القياسي	المتوسط (بالجنية الشهري)	المستوى الوظيفي
819	1540	المستوى الأول
585	1099	المستوى الثاني
578	1086	المستوى الثالث
344	646	المستوى الرابع
336	631	المستوى الخامس
289	543	المستوى السادس
164	309	المستوى السابع
152	285	المستوى الثامن
100	188	المستوى التاسع

المصدر: د. منال متولي، تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور والحد من الفقر في مصر، سلسلة أوراق اقتصادية (2008).



جدول (6-7)

أعداد الموظفين وفقاً لدرجات السلم الوظيفي في القطاع الحكومي

الدرجة	عدد الموظفين	الوزن النسبي من إجمالي الدرجات
الدرجة الأولى	963 ألف	16 %
الدرجة الثانية	1.3 مليون	22 %
الدرجة الثالثة	1.2 مليون	21 %
الدرجتين الرابعة والخامسة	2.2 مليون	38 %
الدرجة السادسة (في أدنى السلم الوظيفي)	169 ألف	3 %
الإجمالي	5.9	100 %

المصدر: عبد الفتاح الجبالي. مرجع سبق ذكره.

ومن ناحية أخرى، تشير بيانات الجدول (6-7) إلى أعداد الموظفين وفقاً لدرجات السلم الوظيفي في القطاع الحكومي. وكما هو واضح من بيانات الجدول أن أغلبية الموظفين الحكوميين يتمركزون في الدرجات الرابعة والخامسة (2.2 مليون موظف).

ووفقاً لآخر البيانات الحديثة المتوافرة، يبلغ عدد العاملين بالجهاز

الحكومي نحو 6.2 مليون موظف، (منهم 500 ألف موظف مُتقاعد)، و5.7 مليون موظف دائم منهم: 400 ألف يعملون في الشرطة، و1.2 مليون مدرس<sup>(1)</sup>.

ويشير الجدول (6-8) إلى تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية خلال الفترة بين عامي (1999-2008) فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص في مصر. ويُلاحظ ارتفاع تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية في القطاع العام بنسبة 157 % من سنة الأساس (1999) حتى عام (2008)، بينما ارتفع هذا المتوسط في القطاع الخاص بنسبة 114 % خلال نفس الفترة كما هو موضح في الشكل (6-3). وهذا يثير بعض الشك في مدى دقة، وجودة البيانات عن متوسطات الأجور الأسبوعية في كلا القطاعين، وهل يتم تعويض العاملين في القطاع الخاص بمزايا نقدية، ومكافآت سنوية لا تتوافر للعاملين في القطاع العام؟

(1) الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ 2010/12/27، ص 24، 25.

جدول (6-8)

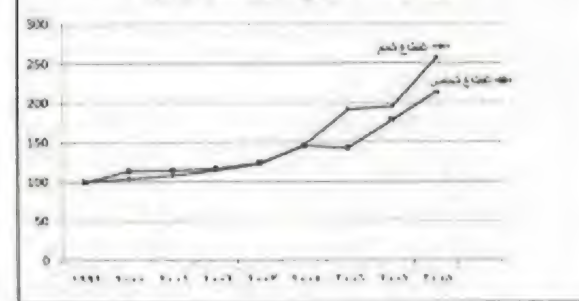
تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية (بالجنيه)

الرقم القياسي	قطاع عام بالجنيه	الرقم القياسي	قطاع خاص بالجنيه	
100	120	100	158	1999
114	137	104	165	2000
115	138	108	171	2001
117	141	115	182	2002
124	149	123	195	2003
145	175	147	232	2004
143	172	191	303	2006
178	214	195	308	2007
214	275	257	406	2008

المصدر: عبد الفتاح الجمالي، مرجع سبق ذكره.

شكل (6-3)

تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية (بالجنيه)



المصدر: من بيانات الجدول (5-8).

## الفصل السابع

### الشمال والجنوب في العملية التعليمية

هناك أربع قنوات للتعليم في مصر: حكومي، خاص، أجنبي، أزهري. وهذه القنوات الأربع لها انعكاساتها على الأوضاع الطبقية والاجتماعية، وتعمل على تعميق الانقسام الاجتماعي والطبقي في المجتمع المصري. فهي تخلق مجتمعا غير متجانس فكريا وثقافيا، ومن حيث النظرة للحياة عموما. وبالتالي لا توجد لغة حوار مشتركة بين خريجي هذه القنوات، مما يؤثر بدوره على درجة التماسك المجتمعي (Social Cohesion).

#### حقائق وأرقام

هناك بعض الحقائق الأساسية التي يجب أن نشير إليها بداية. فوفقا للبيانات المتوفرة لعام 2010، يبلغ إجمالي المقيدين في التعليم الجامعي والعالي (2.5 مليون طالب). وعلى عكس ما يتصوره البعض، فإن عدد الطلاب في جامعة الأزهر (323 ألف طالب) يفوق عدد الطلاب في كل

من جامعة القاهرة (300 ألف طالب)، وجامعة عين شمس (200 ألف طالب)، وجامعة الإسكندرية (145 ألف طالب)، كما هو مبين في الجدول (7-1).

ومن ناحية أخرى يبلغ عدد الطلاب في الجامعات الخاصة (72 ألف طالب) مقارنة بالجامعات الحكومية (1.9 مليون طالب)، كما هو مبين في نفس الجدول. كما يبلغ عدد الطلاب في المعاهد العليا الخاصة (415 ألف طالب).

#### جدول (7-1)

توزيع الطلاب الجامعيين بين الجامعات المختلفة (2010)

النسبة	اعداد الطلاب	بيان
	2.5 مليون طالب	إجمالي المقيدين بالتعليم الجامعي والعالي
	1.9 مليون	أ- الجامعات الحكومية
100 %	323 ألف	1 - جامعة الأزهر
17 %	300 ألف	2 - جامعة القاهرة
15 %	200 ألف	3 - جامعة عين شمس
10.5 %	145 ألف	4 - جامعة الإسكندرية
8 %	932 ألف	5 - جامعات أخرى
49.5 %	72 ألف	ب - الجامعات الخاصة
100 %	13.6 ألف	1 - جامعة 6 أكتوبر
23 %	12 ألف	2 - جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا
20 %	46.4	3 - جامعات أخرى
57 %		

المصدر: تقرير الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن جريدة المصري اليوم، العدد الصادر بتاريخ 2010/11/17.

وعلى صعيد الطلاب المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي، تشير بيانات عام 2010 إلى أن عدد الطلاب في التعليم الثانوي العام، مدارس حكومية وخاصة، يبلغ نحو 800 ألف طالب مقارنة بالمدارس الثانوية الفنية التي يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها نحو 1.25 مليون طالب، نصفهم تقريباً في التعليم الصناعي (665 ألف طالب)، بينما يصل عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي التجاري (464 ألف طالب). كما هو موضح في الجدول (7-2).

#### جدول (7-2)

الطلاب المقيدين في مرحلة التعليم الثانوي

(2010)

النسبة المئوية	أعداد الطلاب	
	800 ألف	أ - الثانوي العام
100 %	735 ألف	1 - طلاب المدارس الحكومية
92 %	65 ألف	2 - طلاب المدارس الخاصة
8 %	1.25 مليون	ب - المدارس الثانوية الفنية
100 %	665 ألف	1 - تعليم صناعي
53 %	464 ألف	2 - تعليم تجاري
37 %	123 ألف	3 - تعليم زراعي
10 %		

المصدر: تقرير الجهاز المركزي لتعبئة العامة والإحصاء، نقلاً عن جريدة المصري اليوم، العدد الصادر بتاريخ 2010/11/17.



وعلى صعيد الطلاب المقيد في المراحل التعليمية المختلفة في عام 2010، يبلغ إجمالي عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية (9.4 مليون تلميذ)، وعدد التلاميذ في المرحلة الإعدادية (4 مليون تلميذ)، بينما يبلغ إجمالي التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائي، الإعدادي، الثانوي) نحو 15 مليون تلميذ، كما هو مبين في الجدول (7 - 3).

#### جدول (7 - 3)

الطلاب المقيد في مراحل التعليم "قبل الجامعي"

(2010)

النسبة	عدد الطلاب	
63 %	9.4 مليون تلميذ	1 - إجمالي عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية
27 %	4 مليون تلميذ	2 - إجمالي عدد التلاميذ في المرحلة الإعدادية
6 %	863 ألف	3 - إجمالي تلاميذ الثانوي العام
4 %	667 ألف	4 - إجمالي التلاميذ بالتعليم الصناعي
100 %	15 مليون تلميذ	إجمالي التلاميذ في المراحل التعليمية الثلاث

المصدر: موقع مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء (2010).

#### إطار (7 - 1)

التعليم حشرًا: آخر تجليات الدراسة الابتدائية في الصعيد

مما يدل على سوء الأحوال التعليمية في المدارس الابتدائية في "جنوب الجنوب" ذلك التقرير الذي أوردته جريدة "الأهرام" على النحو التالي:

التعليم حشرًا هو أحدث نماذج التعليم المصرية.. وتشهد مدرسة "محمد الطاهر الابتدائية"، بأبوتشت التعليمية حشر 1880 تلميذ وتلميذة بسبعة فصول دراسية فقط!

ولم يقتصر الأمر على قلة عدد الفصول، بل لا توجد حجرات للمعامل أو للمدرسين، ناهيك عن أي مكان للأنشطة الترفيهية. وقد تم إنشاء هذه المدرسة عام 1986 من طابقين، ومنذ ذلك التاريخ وهي تعاني عدم القدرة على استيعاب التلاميذ الجدد جميعهم، فضلاً عن معاناة التلاميذ الذين تمكنوا من الالتحاق بها.

ويشرح بعض أولياء الأمور سر هذه الظاهرة الفريدة بتأكيدهم أن المدرسة تعمل بنظام الفترات الدراسية الثلاث (الصفان الأول والثاني فترة صباحية، والثالث والرابع فترة مسائية، بمدرسة إعدادية مجاورة، والخامس والسادس فترة مسائية بالمدرسة نفسها).

المصدر: جريدة الأهرام، العدد الصادر في 2010/11/21.

ولعل أهم مشاكل التعليم في مصر هو الارتداد إلى الأمية بعد إنهاء المرحلة الابتدائية، كذلك هناك عمليات التسرب الواسعة من العملية التعليمية، إذ كشف ممثل منظمة اليونسيف "فيليب دومان" عن تسرب ما يزيد على مليوني طفل تتراوح أعمارهم بين 16 و 14 عامًا من التعليم في مصر<sup>(1)</sup>.

بالرغم من عقود من الاستثمار في التعليم، فقد أشار "مسح عن الشباب"<sup>(2)</sup> إلى أن حوالي 2 مليون شاب في مصر لم يلتحقوا بالمدرسة: 13% من الإناث و 3% من الذكور في الفئة العمرية (10 - 29 سنة)، هذا بالإضافة إلى أن 2.5 مليون شاب تسرب خارج العملية التعليمية قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وهو ما يمثل نحو 13% في كل من الذكور والإناث في الفئة العمرية (14 - 25 سنة). ويلاحظ انخفاض الفجوة بين الذكور والإناث في معدلات التسرب من التعليم.

كما أشار المسح إلى أن أعلى نسب عدم الفيد بالمدارس، وأعلى نسب تسرب عادة ما تكون موجودة عند الفقراء، إذ نحو ثلث أبناء الأسر الفقيرة لم يذهبوا قط إلى المدرسة، وحوالي 24% منهم تسربوا قبل إتمام مرحلة التعليم الأساسي<sup>(3)</sup>.

ويعتبر التعليم الجامعي في مصر امتيازًا للفئات الغنية، والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، خاصة في المناطق الحضرية، حيث إن 4.3% من المقيدون في

(1) جريدة الشرق، العدد الصادر يوم الجمعة 2010/12/24.

(2) Population council and IDSC, Survey of young people in Egypt, preliminary report (February 2010), p 11

(3) المرجع نفسه، ص 12.

الجامعات بهيئتين من خلفيات فقيرة (أي من بين العشرين في المائة الذين يقعون في قاع خريطة توزيع الدخل والثروة). وإن معظم طلاب الفقراء يتواجدون في المؤسسات التعليمية التي تكون بها الدراسة لمدة عامين (الدبلومات والمعاهد الفنية). بينما أشارت نتائج المسح إلى أن ضمن الذين أكملوا تعليمهم الجامعي، جاء 52% منهم من الخمس الأعلى من شرائح الدخل والثروة، مما يؤكد قوة الارتباط بين الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والإنجاز في المراحل التعليمية العليا. ومن ناحية أخرى أشارت بيانات المسح إلى أن 63% من الذين أنهوا تعليمهم الجامعي جازوا من المناطق الحضرية<sup>(1)</sup>.

ولتتبع تطور التعليم الخاص قبل الجامعي، يشير الجدول (7 - 4) إلى أن عدد المدارس الخاصة (لغات) في المرحلة الإعدادية قد ارتفع بنسبة 28% ما بين عامي (1998/1999 - 2003/2004)، وبالنسبة للتعليم الثانوي ارتفع عدد المدارس الخاصة (لغات) بنسبة 45% في نفس الفترة.

(1) المرجع نفسه.



## جدول (7 - 4)

تطور التعليم الخاص " قبل الجامعي " في المراحل التعليمية المختلفة

(1998/1999 - 2003/2004)

المرحلة		السنوات				1998/1999				2003/2004			
		عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%	عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%	عدد المدارس	%	عدد التلاميذ	%
الإعدادي	خاص عربي	542	68 %	117 ألف	70 %	671	68 %	134 ألف	71 %				
	خاص لغات	250	32 %	51 ألف	30 %	320	32 %	54 ألف	29 %				
الجملة		792	100	168 ألف	100	991	100	188 ألف	100				
الثانوي العام	خاص عربي	175	52 %	45 ألف	56 %	211	40 %	50 ألف	48 %				
	خاص لغات	159	47 %	35 ألف	43 %	232	44 %	42 ألف	40 %				
	علمت	40	1 %	1570	1 %	82	16 %	12 ألف	12 %				
الجملة		338	100	80 ألف	100	525	100	104 ألف	100				

المصدر: وزارة التربية والتعليم، الكتاب الإحصائي السنوي (2004/2003).

## الدروس الخصوصية

كما هو معروف جيداً، فإن الدروس الخصوصية التي تتم "خارج المدارس" هي سمة مميزة من سمات النظام التعليمي في مصر. ويلجأ الطلاب إلى الدروس الخصوصية للنجاح في الامتحانات، واجتياز المراحل التعليمية المختلفة، والقبول في الكليات. وعلى الرغم من أن وزارة التربية والتعليم قد منعت الدروس الخصوصية في عام 1998، لكن لا تزال هي الأكثر شيوعاً في جميع المراحل التعليمية.

ونجد أن الغالبية العظمى للطلاب يعتمدون على الدروس الخصوصية في جميع المراحل التعليمية. ونظراً لأن الأسر الميسورة والغنية هي التي تعتمد بكثافة على الدروس الخصوصية، باعتبارها جواز المرور للتفوق الدراسي، لذا تزداد المخاوف من انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية؛ لأنها تساهم في زيادة عدم المساواة في مخرجات النظام التعليمي المصري، وإعادة إنتاج الفروق الاجتماعية والطبقية.

وكما يشير تقرير أجنبي<sup>(1)</sup>: يمثل دخل الدروس الخصوصية الحصة الرئيسية من دخل المدرس في مصر. وبالتالي فهي تمثل حافزاً للمدرسين للقيام بمجهود ردي، وغير مسئول داخل قاعة الدرس. أي أن المدرسين يرون أن هناك "منفعة مالية" من أدائهم الجيد في الفصول، إذ عندما يقوم المدرسون بالتدريس بطريقة جيدة في قاعة الدرس، فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب على خدماتهم في سوق الدروس الخصوصية.

(1) Effectiveness of Alternative Strategies for Improving Educational Outcomes (1) In Developing Countries 2010



وهكذا أدى نظام الدروس الخصوصية إلى تخريب العملية التعليمية في مصر مادياً ومعنوياً، إذ أصبحت قاعات الدرس ليست محلاً للتعليم الحقيقي... بل ساحة لعقد صفقات الدروس الخصوصية، وأصبحت العلاقة بين الطالب والمعلم ليست علاقة تقدير وإكبار، بل أصبحت علاقة إنجار. مما أفسد الأساس المعنوي الذي بُنيت عليه العملية التعليمية.

إطار (2-7)

مليار ساعة .... سنوياً .... دروس خصوصية !!  
كشفت دراسة صادرة عن مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء حول الدروس الخصوصية وتأثيرها على المجتمع، أنها تستهلك نحو ألف مليون ساعة في السنة (أي مليار ساعة سنوياً) دروس خصوصية.

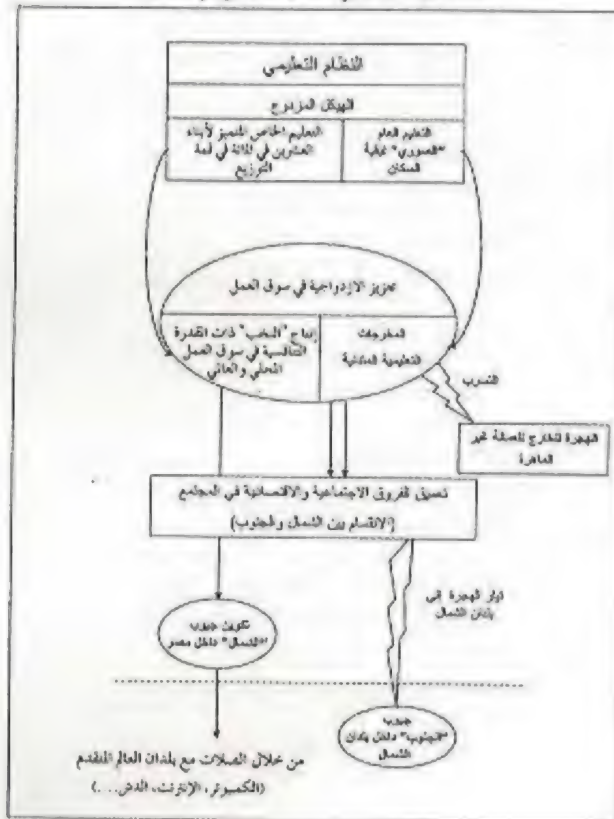
وهو زمن - حسب الدراسة - يكفي لبناء ثلاثة سدود مماثلة للسد العالي كل عام! كما أكد رئيس المركز أن الدروس الخصوصية تستنزف نحو (22) مليار جنيه من دخل الأسرة المصرية سنوياً.

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

ويلخص الشكل (7-1) ازدواجية هيكل النظام التعليمي في مصر، وتداعياته لتعزيز الازدواجية والانقسامية في سوق العمل في مصر. وهذا يؤدي بدوره إلى تعميق الفروق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع (أي مزيد من الانقسام بين الشمال والجنوب) في فئزجات العملية التعليمية، وإعادة إنتاجها على نطاق مؤسّع.

شكل (7-1)

الشمال والجنوب في النظام التعليمي في مصر



### قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	
		الفصل الأول
14	تطور أعداد السكان في مصر خلال الفترة (1882 - 2006)	جدول (1 - 1)
15	أعداد السكان والأسر، ومتوسط عدد أفراد الأسرة في الريف والحضر (عام 2006).	جدول (1 - 2)
19	توزيع المشتغلين وفقاً للمهن والمواقع الطبقية (2006).	جدول (1 - 3)
21	التوزيع النسي للمشتغلين وفقاً للحالة العملية (2002 - 2006).	جدول (1 - 4)
22	توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقاً لثلاث عدد المشتغلين (عام 2006).	جدول (1 - 5)
23	عدد المنشآت العاملة والمغلقة مؤقتاً (عدا الحكومية) طبقاً للكيان القانوني (عام 2006).	جدول (1 - 6)
24	توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية، طبقاً لثلاث أعداد المشتغلين (عام 2006).	جدول (1 - 7)
26	التوزيع النسي للمشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2002 - 2006).	جدول (1 - 8)
		الفصل الثاني
37	توزيع السكان طبقاً لأقسام المهن والمواقع الطبقية (15 سنة فاكث) (بيانات تعداد 2006).	جدول (2 - 1)
38	البيانات في نسبة امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (عام 2008).	جدول (2 - 2)
41	التوزيع النسي للمركبات الخاصة وفقاً لسنة الصنع.	جدول (2 - 3)

جدول (2 - 4)	تطور التوزيع النسبي لمبيعات سيارات الركوب موزعة، وفقاً لتسعتها الليترية خلال الفترة (2002 - 2006).	43
جدول (2 - 5)	توزيع الأسر المصرية وفقاً لنوع حيازة المسكن من واقع نتائج مسح العقد الاجتماعي (عام 2005).	54
الفصل الرابع		
جدول (4 - 1)	أرقام أعمال بعض الشركات الاحتكارية الكبرى العاملة في مصر.	80
جدول (4 - 2)	التركيبة الاحتكارية لإنتاج الحديد في مصر (2010).	81
جدول (4 - 3)	التركيبة الاحتكارية لسوق الأسمدة في مصر (2010).	83
جدول (4 - 4)	التركيبة الاحتكارية لسوق المحمول في مصر (في نهاية أكتوبر 2010).	84
جدول (4 - 5)	العشرة الكبار في مجال السمسة المالية خلال 10 أشهر لعام 2010.	85
جدول (4 - 6)	التركيبة الاحتكارية لسوق السيارات خلال النصف الأول من عام (2010)، مقارنة بالنصف الأول من عام (2009).	86
جدول (4 - 7)	الاستثمارات والاندماجات خلال عام 2009/2010.	88
جدول (4 - 8)	نسبة الاحتكار بواسطة شركات ومستوردي القطاع العام والقطاع الخاص، وفقاً للمستوردين الخمسة الأوائل في كل مجموعة سلعية (عام 2008).	92
الفصل السادس		
جدول (6 - 1)	تطور الأنصبة التوزيعية للإنتاج (1996 - 2009).	106
جدول (6 - 2)	تطور تقديرات معامل جيني لعدم المساواة في توزيع الإنتاج في مصر.	107
جدول (6 - 3)	مؤشرات نمو توزيع الدخل في مصر (عام 2009).	108
جدول (6 - 4)	التوزيع النسبي للإنتاج في مصر، حسب الفئات الإنتاجية (2004 - 2009).	109

جدول (6 - 5)	تطور الحد الأدنى للأجور الشهرية للعاملين في الحكومة والقطاع العام.	112
جدول (6 - 6)	موسمات الأجور الشهرية في قطاع الأعمال العام.	113
جدول (6 - 7)	أعداد الموظفين وفقاً لدرجات السلم الوظيفي في القطاع الحكومي.	114
جدول (6 - 8)	تطور المتوسط الأسبوعي للأجور النقدية (بالجنيه).	116
الفصل السابع		
جدول (7 - 1)	توزيع الطلاب الجامعيين بين الجامعات المختلفة (2010).	118
جدول (7 - 2)	الطلاب المقيدون في مرحلة التعليم الثانوي (2010).	119
جدول (7 - 3)	الطلاب المقيدون في مراحل التعليم "قبل الجامعي" (2010).	120
جدول (7 - 4)	تطور التعليم الخاص "قبل الجامعي" في المراحل التعليمية المختلفة (1998/1999 - 2003/2004).	124



## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الفصل الأول
25	توزيع المنشآت على مستوى الجمهورية طبقاً لثلاث عدد المشتغلين.	شكل (1 - 1)
25	توزيع المشتغلين على مستوى الجمهورية طبقاً لثلاث عدد المشتغلين.	شكل (2 - 1)
27	تطور أعداد المشتغلين داخل المنشآت وخارجها (2002 - 2006).	شكل (3 - 1)
28	التداخل بين سكان المناطق العشوائية، وغير المشتغلين بالقطاع الرسمي والعاملين خارج المنشآت.	شكل (4 - 1)
		الفصل الثاني
42	التوزيع النسبي للمركبات الخاصة وفقاً لسنة الصنع.	شكل (1 - 2)
44	التوزيع النسبي للسيارات (عام 2002).	شكل (2 - 2)
44	التوزيع النسبي للسيارات (عام 2006).	شكل (3 - 2)
47	عدد أجهزة الحاسب الشخصية خلال الفترة (1994 - 2007).	شكل (4 - 2)
47	عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول خلال الفترة (1994 - 2007).	شكل (5 - 2)
50	نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة تليفزيون في الريف والحضر.	شكل (6 - 2)
50	نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة استقبال دس/وصلة في مصر.	شكل (7 - 2)
52	دورة المدخرات الحاضرة للقطاع العائلي.	شكل (8 - 2)
		الفصل الخامس
97	آليات الفساد.	شكل (1 - 5)

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الفصل السادس
104	منحنيات "لورنز" للإنفاق والطعام والدخل.	شكل (6 - 1)
112	الحد الأدنى للأجور الشهري للعاملين في الحكومة والقطاع العام.	شكل (6 - 2)
116	تطور المتوسط الأسبوعي لأجور التقديرة في القطاعين العام والخاص (بالجنيه المصري).	شكل (6 - 3)
		الفصل السابع
118	الشمال والجنوب في النظام التعليمي المصري.	شكل (7 - 1)

## قائمة الإطارات

رقم الصفحة	عنوان الإطار	إطار
40	170 ألف حجم مبيعات السيارات عام (2006).	إطار (2 - 1)
48	تطور أعداد مشركي المحمول، والمحطوط الأرضية، والإنترنت (2010).	إطار (2 - 2)
70	الاجتماعات المسيجة الجديدة: أرابيلا نموذجاً.	إطار (3 - 1)
71	الجولف رياضة الصقوة.	إطار (3 - 2)
77	من خطاب "طلعت حرب" في حفل العزفة التجارية بالإسكندرية (مايو 1935)، بمناسبة مرور خمسة عشر عاماً على تأسيس بنك مصر.	إطار (4 - 1)
121	التعليم حشراً: آخر تجليات الدراسة الابتدائية في صعيد مصر.	إطار (7 - 1)
126	مليار ساعة سنوياً دروس خصوصية.	إطار (7 - 2)

## الملاحق

رقم الصفحة		
61	(1) التوزيع النسبي لحيازة الأسر المصرية في المناطق الحضرية من السلع المعمرة (عام 1986).	ملاحق الفصل الثاني
62	(2) التوزيع النسبي لحيازة الأسر المصرية في المناطق الحضرية من السلع المعمرة (عام 2006).	
63	(3) تطور نسب امتلاك الأسر للأجهزة المنزلية (2005 - 2008).	
64	(4) توزيع الأسر وأفرادها طبقاً لنوع مسكن الأسرة بمحافظات الجمهورية طبقاً لتعداد سكان عام 2006.	
73	مؤشرات أسعار البيع بالسادس من أكتوبر - الشيخ زايد (شقق وفيلات).	ملحق الفصل الثالث

## كتب صدرت حديثاً للمؤلف

- 1 - مصر وزياح العولمة، كتاب الهلال، صادر عن دار الهلال. (سبتمبر 1999).
- 2 - مصر والعالم على أعتاب ألفية جديدة، صادر عن دار الشروق. (عام 2000).
- 3 - من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، صادر عن دار الهلال، (مارس 2003).
- 4 - نواقيس الإنذار المبكر: دراسة نقدية في أحوال الاقتصاد والمجتمع في مصر، صادر عن دار العين عام 2008.
- 5 - سيرة جيل وأزمة وطن: صادر عن دار العين للنشر. (عام 2011).





## رأسمالية المحاسيب

دراسة في الاقتصاد الاجتماعي

يحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مصر عشية ثورة 25 يناير. حيث يشير هذا الكتاب في ثباته إلى عمق التناقضات الموجودة في المجتمع والاقتصاد المصريين في كافة جوانبهما، مع محاولة توثيق تلك الأوضاع بأحدث الأدلة الإحصائية المتاحة. ولأنه دراسة في الاقتصاد الاجتماعي، فقد حاول مؤلفه "د. محمود عبد الفضيل" أن يرصد أزمة الطبقة الوسطى منذ بداية الألفية الجديدة، وظهور درجة عالية من الثراء الفاحش وتبلور مجتمعات مغلقة للصفوة حيث يعيشون في حالة انفصام كامل عن المجتمع ومشاكله المعيشية.

كما يلقي الكتاب الضوء على الرأسمالية الجديدة التي تكونت منذ التسعينيات والتي كانت في معظم الأحوال في تطورها ومسارها نوعاً من رأسمالية المحاسيب نتيجة صلاتها الوثيقة بالسلطة ومراكز صنع القرار. ولقد نتج عن ذلك تكوين عدد كبير من المراكز الاحتكارية في فروع هامة من النشاط الاقتصادي، حيث لعبت آليات الفساد دوراً في تعزيز تراوج الثروة والسلطة في مصر. ويشير الكتاب أيضاً إلى الفجوة الكبيرة في توزيع الدخل وسياسات الأجور وفي مسارات "العملية التعليمية".

رسمه الغلاف: نبيل تاج



8 220986

